الحدث

ردّت «حماس» على تحميل وزير الخارجية الأميركية أنتوني بلينكن الحركة مسؤولية استمرار الحرب، معتبرة أنه محاولة لغسل يد الاحتلال من دماء الفلسطينيين في غزة، فيما استمر المسؤولون الأميركيون بالتأكيد على أن إسرائيل، التي يسودها تشاؤم بشأن الاتفاق، وافقت على المقترح

واشنطن تتكلم باسم الاحتلال

اتفاق وقف الحرب: أجواء تشاؤم شامل

للحديث تتمة...

أولويات الوحدة الفلسطينية

ناصر السهلي

بعد رحلة «الخروج من بيروت» في أواخر صيف 1982، عاشت ساحة العمل الوطني الفلسطيني تفكّكاً وتشظياً، لأسباب موضوعية وذاتية، وذلك بعد انشقاق وانقسام منذ عام 1983 وحتى انعقاد الدورة الوحدوية للمجلس الوطني الفلسطيني في إبريل/ نيسان 1987 في الجزائر. وقد قرأ بعضهم في تلك الوحدة مقدمة لاندلاع الانتفاضة الأولى (ديسمبر/ كانون الأول 1987). استفاد الاحتلال من سنوات الانقسام لتجريب البحث عن بدائل للحركة الوطنية الفلسطينية، وتعزيز الاستيطان ومحاولة تصفية القضية الوطنية. وعلى مدار الأشهر الماضية، وبناء على تجارب سابقة، ارتفعت أصوات فلسطينية تدعو إلى مبادرة لعقد مؤتمر وطني فلسطيني تحت عنوان «نداء من أجل قيادة فلسطينية موحدة». فالساحة الفلسطينية أصبحت متخمة بالأدلة على أن الهدف النهائي لإضعاف المشروع التحرري الفلسطيني وضربه، مشاريع الاحتلال التي تستهدف الجميع (كما في خطابهم الوقح: لا حماسستان ولا فتحستان) لا تُواجَه بأدوات الانقسام التي تريح الاحتلال وتنشّط مناوراته وأكاذيبه، للبحث أصلاً عن بدائل هزلية تحت مسمّى «اليوم التالي». لا ضير ولا ضعف في توقّف الحركة الوطنية الفلسطينية، بجميع مكوّناتها وحاضنتها الشعبية، أمام أسئلة مصيرية، مع ارتفاع مستوى الجرائم والبلطجة الصهيونية في معسكر بنيامين نتنياهو الفاشي، وأقله المتعلق بنسفه أصلاً «اتفاق أوسلو» ورفضه «حل الدولتين»، وترسيخه أمام رأي عام دولي ومؤسّسات حقوقية عالمية دولة الأبرتهايد، وعمله على إيجاد كانتونات متناحرة، ومهازل «بدائل عشائرية». ومع ذلك، يبدو أن الأسف، يصبّ تيار ذرائعي فلسطيني جهوده نحو إشاعة جدل عقيم يقوم على شعبوية ذغدغة العواطف والتخويف من أن عقد مؤتمر وطني يعني «إيجاد بديل عن منظمة التحرير». ويعرف هؤلاء تمام المعرفة أن لا أحد يطرح «بدائل» بقدر طرحه «مشاركة الكل» لتفعيل الحركة الوطنية، والارتقاء بالمسؤولية أمام شعبها ومع قضيتها. كما أنهم يعرفون أن فرضية البدائل لا سيقان لها حتى في مسعى الاحتلال وواشنطن إليها عبر تاريخ طويل. الأكثر إيلاماً في حالة التشظّي على الطوائف الطبية والمحررين الإسعاف خلال اقتحامها، وقامت باعمال تجريف واسعة للبنية التحتية وممتلكات المواطنين في شارعي الناصرة وحيفا، وفي محيط مدرسة الوكالة في المخيم، وحيي الجابريات والزهراء، ودوار الجلبوني، وواد برقين، وسوق الخضار في شارع أبو بكر، ما أدى إلى انقطاع التيار الكهربائي عن أحياء عدة، كما دمّرت حوض الشهداء، ودهمت المسجد التركي في الجابريات.

وبحسب المصدر، تسعى المحاولات الأميركية لتمرير نحو ألف شاحنة مساعدات مكدسة في مدينة رفح المصرية قبيل عيد الأضحى، عبر معبر رفح البرّي. ولفت المصدر إلى أن القاهرة «تبذل جهوداً حثيثة من أجل إنفاذ المساعدات إلى الفلسطينيين، وإنهاء سيطرة إسرائيل على معبر رفح، لضمان حرية الحركة عليه وخروج المصابين والمسافرين، لكنها تعارض في الوقت ذاته إقرار سياسة الأمر الواقع الذي تعمل حكومة الاحتلال عليه لتشغيل المعبر تحت سيطرتها»، مؤكداً أن هذا الموقف «يأتي بتوافق وتنسيق مع حركة حماس السلبي على صفقة إطلاق سراح المختطفين (المحتجزين الإسرائيليين)». علماً أن إسرائيل لم تعلن موافقة علنية عليه، بل إن ذلك فتح المعابر الحدودية والسماح بحركة السكان ونقل البضائع دون قيود، وإضافة عبارة: ثلاث مراحل متصلة ومترابطة (في إشارة إلى الانتقال بين مراحل اتفاق وقف النار)، وإضافة عبارة: الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من قطاع غزة».

وبينما عاد بلينكن وكرّر، في تصريحات تلفزيونية مساء أول من أمس، أن المقترح الحالي يمثل الطريق الأسرع والأكثر فعالية للتوصل إلى وقف مستدام لإطلاق النار بقطاع غزة، ممتنعاً عن الخوض في تفاصيله، قال مستشار الأمن القومي الأميركي جيك سوليفان، من إيطاليا، على هامش اجتماع زعماء مجموعة السبع أمس، إن إسرائيل قدّمت هذا المقترح، و«لم ترفضه ولم تتراجع عنه حتى يومنا هذا». وأضاف أن «حماس» ردت بتقديم اقتراح معدل، في حين أن الهدف «معرفة كيفية العمل سد الفجوات المتبقية والتوصل إلى اتفاق» في أسرع وقت ممكن.

أما على الجانب الإسرائيلي فقد اقتصر التعليق الرسمي على الإشارة إلى رد «حماس» في بيان لمكتب نتنياهو، بالإعلان مساء أول من أمس عن عقد جلسة لتقييم الأوضاع على ضوء التطورات في الشمال (لبنان) و«رد «احتمالات التوصل إلى صفقة هي أقرب للصفر»، نيّات الاحتلال الحقيقية، والرفض المستمر للصفقة. ووفق هؤلاء، فإن الحركة وصلت إلى قناعة بأن إسرائيل في وضع صعب وأن «حماس» بإمكانها وضع شروط غير ممكنة، من بينها معارضتها، على سبيل المثال، منح إسرائيل إمكانية الاعتراض على هوية كبار الأسرى الذين تطلب إطلاق سراحهم مقابل إعادة المجثّات المحتجزات في القطاع، فيما ادعوا بأن إسرائيل وافقت على المساومة على أن تحصل على حق الرفض لنصف هؤلاء الأسرى، أي نحو 100 أسير فلسطيني. كما تصر «حماس»، وفق المسؤولين، على تقديم مرحلة إعمار القطاع من المرحلة الثالثة من خطة المقترح إلى المرحلة الأولى، والانسحاب من محور نتساريم الذي يفصل مدينة غزة وشمالها عن المنطقة الوسطى وجنوب قطاع غزة من نهاية المرحلة الأولى إلى بدايتها، وألا يكون هناك موعد نهائي تستأنف فيه إسرائيل إطلاق النار في حال لم يتم التوصل إلى تفاهمات بشأن المرحلة الثانية. كما ترفض حركة حماس، وفق المسؤولين، إبعاد الأسرى، وتصر على إطلاق سراح كل منه إلى منطقته، وعلى ضمانات لإنهاء الحرب، ليس من قبل الولايات المتحدة فحسب وإنما أيضاً من الصين وروسيا وتركيا، الأمر الذي لا يمكن قبوله من إسرائيل. وحضرت فلسطين والحرب على غزة في مسودة البيان الختامي لمجموعة السبع، التي بدأت اجتماعاً أمس في إيطاليا بمشاركة بايدن والاتحاد الأوروبي، إذ ذكرت المسودة أن زعماء المجموعة يؤيدون المقترح الأميركي لوقف إطلاق النار في القطاع، ويدعون لإطلاق سراح الرهائن (المحتجزين الإسرائيليين). كما يؤكدون مجدداً «التزامهم الراسخ بحل الدولتين»، فيما كان مستشار الأمن القومي للبيت الأبيض جيك سوليفان يؤكد، أمس الخميس، أن بايدن حثّ زعماء مجموعة السبع على دعم مفاوضات وقف إطلاق النار في غزة وتشجيع حركة حماس على قبول الاقتراح الذي تدعمه إسرائيل بشأن غزة.

ميدانياً، قال الجيش الإسرائيلي، في بيان، أمس، إنه يواصل «العمليات محددة الأهداف المستندة إلى المعلومات الاستخبارية» في رفح جنوبي القطاع، فيما قال سكان لوكالة فرانس برس، أمس، إن دبابات إسرائيلية توغلت أكثر في المنطقة الغربية لمدينة رفح خلال واحدة من أسوأ الليالي وسط قصف جوي وبري وبحري، ما أجبر العديد من الأسر على الفرار من منازلهم وخيامهم في الظلام. وطاولت نيران الاحتلال وقصفه المدفعي والجوي ميناء مدينة غزة وسط القطاع، وحي الزيتون وحي الشجاعية في المدينة ومخيم النصيرات وسط القطاع.

من جهتها، أعلنت وزارة الصحة في غزة، أمس، ارتفاع حصيلة ضحايا العدوان إلى أكثر من 37 ألفاً و232 شهيداً، 85 ألفاً 37 مصاباً، فيما ارتكب الاحتلال، خلال الـ24 ساعة الماضية، ثلاث مجازر، وصل منها إلى المستشفيات 30 شهيداً و105 إصابات. كذلك، قالت منظمة «أطباء بلا حدود» في بيان أمس، إن أكثر من 800 شخص قتلوا وأصيب 2400 آخرون على الأقل منذ مطلع يونيو الحالي في قصف إسرائيلي مكثف وهجمات برية بالقطاع. بالمقابل، أعلنت كتائب القسام استهداف جيش الاحتلال في محور نتساريم بقذائف الهاون، ودك قواته المتوغلة شرق حي الزيتون بقذائف الهاون.

إلى ذلك، أظهرت صور التقطتها الأقمار الاصطناعية وحللتها الأمم المتحدة أن أكثر من نصف مساحة الأراضي الزراعية في قطاع غزة دمرت في الحرب. وبأستخدام صور الأقمار الاصطناعية بين مايو 2017 ومايو 2024، وجد مركز الأمم المتحدة للأقمار الاصطناعية (يونوسات) ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو) أن 57% من حقول المحاصيل الدائمة والأراضي الصالحة للزراعة والضرورية للأمن الغذائي تقلصت مساحتها وجودتها.

فلسطينيون يسيرون بين أبنية دمرها الاحتلال، مخيم البريج، أول من أمس (عبد الرحيم الخطيب/ الأناضول)

مخاطر كارثية

حذرت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى «أونروا»، على منصة إكس، أمس الخميس، من مخاطر بيئية وصحية كارثية في قطاع غزة، إذ قالت إن هناك «أكثر من 330 ألف طن من النفايات متراكمة في مناطق مأهولة بالسكان بجميع أنحاء القطاع، ما يشكل مخاطر بيئية وصحية كارثية». وشددت على أن «وصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق ووقف إطلاق النار أمران بالغا الأهمية لاستعادة الظروف المعيشية الإنسانية».

حمدان: بلينكن جزء من المشكلة وليس جزءاً من الحل

سوليفان: إسرائيل لم ترفض المقترح ولم تتراجع عنه

غزة، القاهرة ـ **العربي الجديد**
حيفا ـ **نايف زيداني**

بينما أكدت حركة حماس أن ردها على مقترح وقف إطلاق النار وتبادل أسرى مع الاحتلال الإسرائيلي يتعلّق بوقف الحرب بشكل كامل، شنّت الحركة هجوماً على وزير الخارجية الأميركية أنتوني بلينكن، معتبرة أن الولايات المتحدة متواطئة مع الاحتلال، وذلك عقب إعلان بلينكن من الدوحة، أول من أمس الأربعاء، أن «حماس» ردّت بتعديلات بعضها غير قابل للتحقيق، محملاً إياها مسؤولية تبعات استمرار الحرب. يأتي ذلك في ظل الصمت الإسرائيلي الرسمي حيال المقترح، وتولي المسؤولين الأميركيين إعلان موافقة تل أبيب عليه، في ما يبدو استمراراً لضغط واشنطن من أجل التوصل إلى اتفاق.

وفي وقت شدّد فيه بلينكن ورئيس الوزراء وزير الخارجية القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، في مؤتمر صحافي مشترك أول من أمس، على استمرار جهود دولة قطر ومصر والولايات المتحدة لسد الثغرات وجسر الهوة والتقريب بين الفرقاء للتوصل إلى وقف لإطلاق النار، قال مصدر مصري، تحدث لـ«العربي الجديد» أمس، إن «هناك محاولات من جانب الوسطاء من أجل إقرار هدنة إنسانية لمدة 48 ساعة في أول وثاني أيام عيد الأضحى (الأحد والاثنين المقبلين)». وأضاف أن هذه الهدنة تأتي «من دون أي التزامات على الطرفين، بموجب قرار مجلس الأمن الدولي»، الذي صدر الاثنين الماضي وينص على وقف إطلاق النار في غزة، ودعم خطة الرئيس الأميركي جو بايدن لإنهاء القتال.

وجدّدت حركة حماس، في بيان نشر أمس على منصة تليغرام، وحمل تاريخ 12 يونيو/ حزيران الحالي، تمسكها بموقفها الإيجابي من اتفاق «شامل ومرض يقوم على مطالب شعبنا العادلة، يوقف نهائي للعدوان، وانسحاب كامل من القطاع، وعودة المهجرين، وإعادة الإعمار وإبرام صفقة جدية لتبادل الأسرى». وذكرت أنها «تعاملت بكل إيجابية ومسؤولية وطنية مع المقترح الأخير وكل المقترحات»، لافتة إلى أن المقترح الذي تسلمته «من الوسطاء يوم الخامس من أيار/مايو (الماضي)، أعلنت موافقتها عليه في اليوم التالي مباشرة»، بينما كان رد نتنياهو «بالهجوم على رفح، وتصعيد عدوانه». كما شدّدت على أنها «عبّرت بوضوح عن موقفها الإيجابي مما تضمنه خطاب بايدن، في 31 مايو الماضي، «من دعوته لوقف إطلاق النار الدائم، وانسحاب قوات الاحتلال من قطاع غزة وإعادة الإعمار وتبادل للأسرى، فيما لم نسمع من حكومة الاحتلال، وعلى رأسها الإرهابي (بنيامين) نتنياهو، سوى تأكيد الاستمرار في حرب الإبادة، والهجوم على المقترح»، وذلك «على خلاف الادعاء بأن الاحتلال قد وافق عليه». وأضافت أنها سبق أن «رحّبت بما تضمنه قرار مجلس الأمن وأكده حول وقف إطلاق النار الدائم في قطاع غزة والانسحاب التام منه وتبادل الأسرى والإعمار وعودة المهجرين إلى مناطق سكناهم، ورفض أي تغير ديمغرافي أو تقليص لمساحة قطاع غزة، وإدخال المساعدات»، كما كانت أكدت «استعدادها للتعاون مع الإخوة الوسطاء للدخول في مفاوضات غير مباشرة حول تطبيق هذه المبادئ التي تتماشى مع مطالب شعبنا ومقاومتنا». ومقابل ذلك، قالت الحركة في البيان إن العالم لم يسمع «أي ترحيب أو موافقة من قبل نتنياهو وحكومته النازية على قرار مجلس الأمن». من جهة أخرى، قالت الحركة إنه «بينما يواصل بلينكن الحديث عن موافقة (إسرائيل) على المقترح الأخير، فإننا لم نسمع أي مسؤول إسرائيلي يتحدث بهذه الموافقة»، مضيفة: «إننا نعدّ مواقف الصادرة عن وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، والتي حاول من خلالها تبرئة ساحة الاحتلال الصهيوني، وغسل يديه الملطّختين بدماء الأبرياء من أطفال ونساء وشيوخ، وتحميل الحركة مسؤولية تعطيل التوصل إلى اتفاق، استمراراً لسياسة الأمريكية المتواطئة مع حرب الإبادة الوحشية»، واستكمالها «بغطاء سياسي وعسكري أميركي». وقالت: «إننا ندعو السيد بلينكن، وإدارة الرئيس بايدن، إلى توجيه الضغط إلى حكومة الاحتلال الفاشية». من جهته، نفى القيادي في «حماس» أسامة حمدان، في تصريحات للتلفزيون العربي اول من أمس، طرح الحركة أفكاراً جديدة على المقترح، مضيفاً أن بلينكن «جزء من المشكلة، وليس جزءاً من الحل». ولفت إلى أن الحركة منذ الخامس من مايو الماضي لم تتحدث «عن أفكار ومقترحات جديدة، نحن تحدثنا عما التزمنا به وعما قدمه الوسطاء كتعهد أو أنه كفكرة مقبولة لدى الوسطاء». وشدّد على أن إسرائيل هي التي رفضت المقترحات، مطالباً بضمانات من الوسطاء لأن «الاحتلال في كل مرة كان يزعم موافقته ثم يتراجع عنها». بدوره، قال قيادي رفيع من حركة حماس، لم يذكر اسمه لوكالة رويترز، أمس، إن «حماس تحفظت على استثناء الورقة الإسرائيلية (المقترح) لمائة أسير من الأسرى الفلسطينيين، من ذوي الأحكام العالية، تقوم هي بتحديدهم، فضلاً عن تقييدها المدة الزمنية للإفراج عن ذوي الأحكام العالية بالا تزيد المدة المتبقية من محكوميتهم عن 15 عاماً». وأضاف أن

مقتل 650 جندياً

اصيب 11 جنديا إسرائيليا في قطاع غزة خلال الساعات الـ24 الماضية، وفق بيانات نُشرت أمس الخميس على الموقع الالكتروني للجيش الاسرائيلي. وبلغ عدد العسكريين المصابين منذ بداية الحرب في السابع من اكتوبر/ تشرين الاول الماضي، 3822، بينهم 1938 منذ بداية التوغل البري في 27 اكتوبر. ووفقا للبيانات ذاتها، قتل 650 عسكريا منذ بداية الحرب، بينهم 298 منذ بدء التوغل.

رصد

العدوان على جنين يتوسّع

رام الله ـ **العربي الجديد**

شنّ جيش الاحتلال الإسرائيلي، فجر أمس الخميس، هجوماً جديداً على مدينة جنين شمال الضفة الغربية وحاصر مخيمها، وسط اندلاع مواجهات مع عشرات الفلسطينيين، وذلك فيما يتحول اقتحام قوات الاحتلال لجنين ومخيمها، إلى عدوان يومي ممنهج، لا سيما مع ما يُرافقه من تدمير واسع للبنية التحتية، على غرار ما يحصل في قطاع غزة. وخلال اقتحامها الذي تواصل حتى عصر أمس، أقدمت قوات الاحتلال على قصف دراجة نارية في حي الجابريات من طائرة مُسيّرة، واعتقلت الشابين أمير محمد أبو حجاب وأحمد عتابة في جبل أبو ظهير، كما اعتقلت المواطنة أبتسام صالح تركمان للضغط على نجلها مصطفى تركمان لتسليم نفسه للاحتلال، بحسب ما ذكر موقع عرب 48. وأضاف الموقع أن قوات الاحتلال اعتدت على الطواقم الطبية والمحررين الإسعاف خلال اقتحامها، وقامت باعمال تجريف واسعة للبنية التحتية وممتلكات المواطنين في شارعي الناصرة وحيفا، وفي محيط مدرسة الوكالة في المخيم، وحيي الجابريات والزهراء، ودوار الجلبوني، وواد برقين، وسوق الخضار في شارع أبو بكر، ما أدى إلى انقطاع التيار الكهربائي عن أحياء عدة، كما دمّرت حوض الشهداء، ودهمت المسجد التركي في الجابريات.

بدورها، ذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية، وفا، أن العملية العسكرية تضمنت قيام قوات الاحتلال والياته باعمال تجريف وتدمير واسعة للشوارع في المدينة ومخيمها وتخريب لممتلكات المواطنين. وقال مدير مستشفى جنين وسام بكر للوكالة، إن قوات الاحتلال أعاقت عمل الطواقم الطبية والإدارية في المستشفى، بسبب فرض حصار على المخيم والشوارع المحيطة به، فيما أكد رئيس بلدية جنين نضال عبيدي، للوكالة، أن الاحتلال حوّل المدينة إلى منطقة منكوبة، حيث دمّر كافة مرافق البنية التحتية، مع استهداف ممتلكات المواطنين من بيوت ومركبات وبسطات، وتعمد تدمير شبكات الكهرباء، مؤكدا أن حالة الدمار بالبنية التحتية تفوق إمكانات البلدية. كما أشار إلى أن الوضع الخدماتي في جنين ومخيمها كارثي، وحجم الخسائر في البنية التحتية عال جدا، لافتاً إلى أن جميع الأعمال التي أنجزت في السابق دمّرها الاحتلال من خلال تجريف الشوارع. وفي مدينة جنين، أكدت «وفا» أن قوات الاحتلال دمّرت البنية التحتية من شوارع وبسطات الخضار، وبسطات الملابس التجارية المعدة لاستقبال عيد الأضحى (بعد غدٍ الأحد)، وعدد من مركبات المواطنين في مختلم شوارع المدينة. بالتزامن مع ذلك، اقتحمت قوات الاحتلال بلدة قباطية جنوب جنين، وحاصرت أحد المنازل واستهدفته بقنابل إنيرغا الحارقة، ما أدى إلى اندلاع النيران فيه، بحسب ما أكدت مصادر محلية لـ«العربي الجديد». كما اقتحمت قوات الاحتلال ظهر أمس، مخيم عقبة جبر جنوب أريحا شرق الضفة، واعتقلت شاباً من أحد المنازل بعد محاصرته.

شهد اقتحام قوات الاحتلال جنين أمس، مواجهات مع الأهالي

وترافقت حملة الاقتحامات التي نفذتها قوات الاحتلال، أمس، في الضفة، مع اعتقالات طاولت 12 مواطناً، بحسب هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية ونادي الأسير الفلسطيني، ما يرفع حصيلة الاعتقالات منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، إلى 9185 معتقلاً، تشمل من أبقى الاحتلال على اعتقالهم، أو من تم الإفراج عنهم لاحقاً. وتوزعت الاعتقالات في محافظات نابلس وسلفيت وقلقيلية وجنين والخليل. ومن بين المعتقلين، المسن زياد أبو هليل، في السبعينات من عمره، والذي اعتقلته قوات الاحتلال أمس، خلال اقتحامها بلدة دورا جنوب الخليل، بعدما اعتدت عليه بالضرب.

كما هدم جيش الاحتلال، أمس، منزلا فلسطينيا في قرية أم قصة بمنطقة مسافر يطا بمحافظة الخليل جنوبي الضفة، بدعوى البناء دون ترخيص. وأوضح رئيس مجلس قروي أم قصة، محمد الآتيمي، في حديث لوكالة «الأناضول»، أن قوة إسرائيلية اقتحمت القرية، وشرعت بعملية هدم لمنزل ماهول تبلغ مساحته نحو 150 مترا مربعا، وأغلقت الموقع ومنعت الوصول إليه، محذراً من أن قوات الاحتلال تهدد 40 منزلاً في القرية بالهدم، بدعوى البناء دون ترخيص. وشدّد على أن «تلك الإجراءات تهدف إلى طرد السكان من القرية للسيطرة عليها من قبل مستوطنين».

والمنزل المستهدف يقع في مناطق مصنفة «ج»، حيث تمنع السلطات الإسرائيلية البناء دون تراخيص يُعد من شبه المستحيل الحصول عليها، كما يؤكد الفلسطينيون. كما دهمت قوات الاحتلال أمس، قرية ببرين شرق الخليل، حيث أجرت عمليات مسح وتصوير لعدد من منازل المواطنين. وفي قرية العقبة شرق طوباس، استولت قوات الاحتلال، أمس، على مضخة باطون وجرافة، وذلك أثناء عملها في القرية.

من جهتهم، اقتحم مستوطنون أمس، بحماية قوات الاحتلال، منطقة المسعودية الأثرية التابعة لأراضي قرية برقة، شمال غرب نابلس. وأوضحت مصادر محلية لوكالة وفا، أن عشرات المستوطنين اقتحموا المنطقة الأثرية، برفقة جيش الاحتلال، وأجروا جولات استفزازية داخل المكان. يذكر أن 15 عائلة تقطن في منطقة المسعودية، وهي منطقة أثرية تضم آثارا لسكة حديد الحجاز. وتعاني هذه العائلات باستمرار جراء اعتداءات الاحتلال ومستوطنيه، الهادفة إلى حملهم على الرحيل من تلك المنطقة لصالح الاستيطان، كما شرعت دولة الاحتلال، أمس، في تجميد تصاريح العمل لنحو 80 ألف فلسطيني من الضفة، وفق ما نقلت وكالة الأناضول التركية عن مصادر.

تقرير

ضغوط أميركية على مصر لفتح معبر رفح «استثنائياً»

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشفت مصادر مصرية مطلعة على تحركات القاهرة بشأن الوضع في قطاع غزة، عن وجود «اتصالات ومناقشات أميركية مع المسؤولين في مصر، لبحث إمكانية إدخال دفعة استثنائية من شاحنات المساعدات عبر معبر رفح البرّي، لمعالجة جزء من الأزمة الإنسانية والمجاعة التي تهدّد القطاع قبيل عيد الأضحى (بعد غدٍ الأحد)». وقال مصدر مصري لـ«العربي الجديد»، إن «هناك ضغوطاً أميركية على مصر من أجل القبول بفتح معبر رفح استثنائياً، وتجاوز الشرط الذي حدّدته القاهرة سابقاً بانسحاب جيش الاحتلال الإسرائيلي من الجانب الفلسطيني من المعبر وإنهاء سيطرته عليه، لإعادة تشغيله وتمرير شاحنات المساعدات». وأوضح المصدر أن «وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، ناقش هذا الطرح خلال زيارته إلى القاهرة أخيراً، في محاولة لتخفيف الضغط على الجانب الإسرائيلي بشأن الوضع الإنساني في القطاع، واعتبار تلك الخطوة ضمن جهود المقايضة من أجل التوصل لاتفاق إنهاء الحرب».

وبحسب المصدر، فإن مصر في تفاصيل ذلك، قالت إنها «لن تقبل بأن يكون معبر رفح مفتوحاً من طرف واحد، وأن تدخل أيضاً خلال اليومين المقبلين، دفعات أخرى من هذه اللحوم للمطبخ العالمي، لتزويد النازحين بالطعام خلال أيام العيد».

وحول دخول هذه المساعدات من بوابة معبر رفح باتجاه الجانب الفلسطيني، أفاد المصدر أيضاً بأن «هذه المساعدات حتى هذه اللحظة تمر من طريق معبر كرم أبو سالم باتجاه الجانب الفلسطيني، دون الدخول إلى معبر رفح الفلسطيني أو المصري، وكذلك دون الدخول من محور فيلادلفيا، في ظل وجود عملية عسكرية إسرائيلية في المناطق الغربية من مدينة رفح الفلسطينية، ووصولها إلى منطقة الساحل ومنطقة مواصي رفح»، موضحاً أن هذه المساعدات «تدخل من خلال منطقة حي الشوكة القريبة من معبر كرم أبو سالم، حيث تمر من هناك باتجاه طريق صلاح الدين إلى مناطق خان يونس والمحافظة الوسطى». وأشار المصدر إلى أن «هذه العملية تستغرق وقتاً طويلاً في إدخال المساعدات عبر إدخالها من الجانب المصري باتجاه معبر كرم أبو سالم الإسرائيلي، ومن ثم إدخالها إلى منطقة الشوكة، ومن هناك إلى منطقة صلاح الدين، وذلك يستغرق وقتاً طويلاً، فمن أجل ذلك يجري الحديث عن أنه سيتم إدخال المساعدات لا سيما اللحوم المبردة اللازمة للطهي للنازحين والمواطنين في سكان قطاع غزة خلال أيام عيد الأضحى المبارك، بشكل مباشر من الجانب المصري إلى الجانب الفلسطيني، عبر بوابة معبر رفح».

لكنه لفت إلى أنه «لم يتم تأكيد ذلك من جهات التنسيق الإسرائيلية التي تبلغ شركات النقل إلى داخل قطاع غزة».

وبرأي أستاذ علم الاجتماع السياسي المصري، محمد سيد أحمد، فإنه يتم استخدام كل الملفات للضغط على مصر، وخصوصاً الملف الاقتصادي، مشيراً في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أنه «في إطار تشغيل معبر رفح، نعلم أن موقف مصر واضح جداً في هذا الشأن، وليس من مصلحتها كل ما يحدث على الأرض في غزة، وبالتالي ترغب في إنهاء هذا الملف، وإنهاء الصراع الموجود، لكن ليس بيد مصر أدوات للضغط على العدو الصهيوني لوقف قتاله العسكري العدواني على غزة، ولم تستطع عبر أكثر من ثمانية أشهر، من أن تفعل شيئاً في وقف هذا العدوان أو الوصول إلى حلّ مع هذا العدو الذي لا يسمع إلا صوته فقط». من جهته، رأى أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر بغزة، الدكتور مخيمر أبو سعدة، في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه «بعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي الأخير، وموافقة إسرائيل المبدئية عليه وترحيب حماس به، أعتقد الآن أن الدور يقع على الوسطاء للحديث مع حماس ومع إسرائيل للتفاوض على آليات تنفيذه».

بدوره، قال الكاتب والمحلل الشؤون الأوروبية والدولية، حسام شاكر لـ«العربي الجديد»: «لا أتصور أن قرار مجلس الأمن سيكون له أثر حاسم في الصفقة، لأنه جزء من تحرك أميركي لتصعيد الضغط على الجانب الفلسطيني في المفاوضات»، مضيفاً أن «واقع الحال هو أن قرار مجلس الأمن، إعادة إنتاج لخطاب بايدن الذي تتلاعب به الأطراف المتعارضة عملياً، ويمثل انحيازاً ضمنياً لموقف إسرائيل». وفي الوقت ذاته، رأى شاكر أن «قرار مجلس الأمن، يمكن أن يكون محفزاً لاستئناف جلسات التفاوض، لكن هذا لا يعني إمكانية التوصل من تلقائه إلى اتفاق، خصوصاً أن الصيغة التي قدمتها الولايات المتحدة حمّالة أوجه وتتيح للاحتلال فرصة التنصل من متابعة الاتفاق».

شاحنة تدخل الجانب المصري من معبر رفح، مارس الماضي (خالد دسوقي/فرانس برس)

شرق غرب

هجمات إلكترونية في سويسرا

تعرّضت مواقع للحكومة السويسرية، أمس الخميس، إلى أولى موجات الهجمات الإلكترونية المتوقعة قبيل قمة بشأن السلام في أوكرانيا تستضيفها مدينة لوسيرن يومي غد السبت وبعد غد الأحد. وأفاد «مركز الأمن الإلكتروني الوطني»، بأن هجمات حجب الخدمة التي تُخرج المواقع الإلكترونية أو موارد الشبكات عن الخدمة عبر إغراقها بسيل من البيانات الخبيثة، أدت إلى انقطاعات محدودة. وأضاف أن «الهجمات كانت متوقعة ويفترض بأنها على صلة بالقمة».

(فرانس برس)

الصين تدعو للتواصل مع نيوزيلندا رغم «الخلافات»

شدد رئيس الوزراء الصيني لي تشيانغ (الصورة)، أمس الخميس، على أن الخلافات بين بلاده ونيوزيلندا يجب ألا تتطور إلى «شرخ» بين البلدين، متعهداً تعزيز التعاون التجاري و«الصداقة» بعد وصوله إلى ويلينغتون لعقد محادثات ثنائية. وقال لي للصحافيين بعد اجتماع ثنائي مع رئيس الوزراء النيوزيلندي كريستوفر لوكسون: «من الطبيعي ألا نتفق دائماً في كل شيء»، وأضاف «لكن على هذا النوع من الخلافات ألا يتحول إلى شرخ يمنع التواصل والتعاون بيننا».

(فرانس برس)

سيول «تراقب» زيارة بوتين لبيونغ يانغ

أكدت وزارة الخارجية في كوريا الجنوبية، أمس الخميس، أنها «تراقب عن كثب» استعدادات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لزيارة متوقعة إلى كوريا الشمالية، كما قال مسؤول كبير في مكتب الرئاسة الكورية الجنوبية، إنه من المتوقع أن يزور بوتين كوريا الشمالية «في غضون أيام». ولم تؤكد بيونغ يانغ ولا موسكو موعد زيارة بوتين. وكان الكرملين قد صرح لوسائل إعلام روسية رسمية الشهر الماضي إنه «يجري التحضير» لزيارة.

(فرانس برس)

أردوغان في إسبانيا

استقبل رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز، أمس الخميس، الرئيس التركي رجب طيب أردوغان (الصورة)، في مدريد، على هامش القمة الحكومية التركية الإسبانية الثامنة. وقبل اللقاء شارك الرجلان في منتدى الأعمال التركي الإسباني في مدريد، حيث قال أردوغان إن «هناك غطرسة ترد على دعوات وقف إطلاق النار في قطاع غزة بسفك الدماء، ولا يمكن لأي دولة ذات ضمير أن تقبل بمثل هذا الوضع». من جهته أكد سانشيز، أن تركيا تعتبر «شريكا اقتصاديا رئيسيا» لإسبانيا و«لاعباً مهماً» في منطقتها.

(الأناضول)

صفقة «أف 16» بين واشنطن وأنقرة

كشفت مصادر في وزارة الدفاع التركية، أمس الخميس، أنه تم التوقيع مع الولايات المتحدة على اتفاقية شراء مقاتلات «أف 16»، وأن الدراسات حول التفاصيل مستمرة بين الهيئات. وتعد تلك المقاتلات الأميركية العنصر الرئيسي في سلاح الجو التركي، إذ اشترت أنقرة منها عامي 1987 و2012 ما مجموعه 270 طائرة من واشنطن.

(الأناضول)

تفرض الجبهة الشمالية لدى إسرائيل، على الحدود مع لبنان، نفسها كعامل رئيسي في الحسابات الإسرائيلية، بشأن مشروع اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة، وسط توافق معظم الآراء على صعوبة شن حرب واسعة النطاق مع حزب الله، رغم التهديدات اليومية والتصعيد المستمر على طول الجبهة من قبل الاحتلال وحزب الله

الجبهة الشمالية
عامل رئيسي في حسابات صفقة وقف النار إسرائيلياً

حيفا ـ **امطانس شحادة**

اعتمد قرار مجلس الأمن، حول وقف إطلاق النار في غزة، الذي أقر الاثنين الماضي، بشكل كبير على بنود خطاب الرئيس الأميركي جو بايدن قبل نحو أسبوعين، الذي أعلن فيه عن اقتراح مجلس الحرب الإسرائيلي الذي قدم للإدارة الأميركية. وفي رد غير رسمي أولي على القرار، صرح «مصدر سياسي» إسرائيلي، يوم الثلاثاء الماضي، بأن إسرائيل لن تنهي الحرب قبل تحقيق كل أهدافها، ومنها القضاء على القدرة العسكرية لحركة حماس وسلطتها، وإعادة كل الأسرى والمخطوفين، والتأكد من أن لا تكون غزة مصدر تهديد لإسرائيل. وأضاف المصدر السياسي أن المقترح الأميركي يُتيح لإسرائيل تحقيق أهدافها، وهذا ما ستفعله فعلاً. بمعنى آخر، لا ترفض إسرائيل القرار، لكنها لن تلتزم به، وستستمر في العمل لتحقيق أهداف الحرب ولو بأدوات مختلفة، خصوصاً أن القرار الذي وضع تصوراً لسار وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى والمخطوفين لا يشمل بنداً أو نصاً واضحاً وقاطعاً لإنهاء الحرب على غزة. إسرائيل، كما تعاملت مع خطاب بايدن، ستستمر في اتخاذ موقف ضبابي من دون أن تعلن موقفاً علنياً وواضحاً تجاه قرار مجلس الأمن، خصوصاً أن مصير الحكومة الإسرائيلية، بعد انسحاب حزب «المعسكر الرسمي» بقيادة بني غانتس من الحكومة، بات متعلقاً تماماً بأربعة برصًا بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير. قبول القرار رسمياً يعني تفكك التحالف الحكومي، ورفض القرار يعني تعميق الأزمة مع الإدارة الأميركية وزيادة الضغوط على إسرائيل في الساحة الدولية، وربما توسيع الاحتجاج داخل إسرائيل، المطالب بالتوصل إلى صفقة تبادل أسرى ووقف إطلاق النار. ناهيك عن أن رفضاً إسرائيلياً علنياً لقرار مجلس الأمن واستمرارها في الحرب على غزة يمكن أن يؤدي إلى توسع الجبهة الشمالية أو محاولة من حزب الله للضغط العسكري على إسرائيل لدفعها إلى قبول وقف إطلاق النار في غزة.

ترابط الجبهات

بات من الواضح ترابط الجبهة الشمالية مع تطورات الحرب على غزة. فمنذ أن بدأت إسرائيل الاجتياح البري لرفح، في 6 مايو/ أيار الماضي، تزايدت هجمات حزب الله، كماً ونوعاً ومدى، من دون أن تؤدي لغاية الآن إلى حرب واسعة. ونشر مركز أبحاث الأمن القومي في جامعة تل أبيب، في 21 مايو الماضي، ملخصاً لتطور الجبهة الشمالية أشار فيه إلى تصعيد واضح وجدي في شهر مايو، تميز بارتفاع عدد الهجمات وحجم نجاحات حزب الله، مع زيادة في نوعية الهجمات. في المقابل، لم يحصل أي تقدم نحو تسوية دبلوماسية، بسبب إصرار حزب الله على مواصلة القتال ما دامت الحرب في غزة مستمرة، وفقاً للتقرير. وبلغ عدد هجمات حزب الله في شهر مايو 325 هجوماً في مقابل 228 في شهر إبريل/نيسان الماضي، وبرز استخدام الصواريخ الثقيلة من نوع «بركان» من أجل زيادة الضرر في المواقع المستهدفة، وزادت محاولات حزب الله إسقاط الطائرات الإسرائيلية، وتوسع مدى إطلاق النار، وزاد استخدام الطائرات من دون طيار الهجومية.

لغاية الآن لم تردع إسرائيل حزب الله، رغم الخسائر الكبيرة في الأرواح، وهو مستمر بخطوات وعمليات أدت مثيلاتها في السابق إلى حرب مع إسرائيل بشكل فوري. الحكومة الإسرائيلية والقيادات العسكرية كررت مراراً في الأيام والأسابيع الأخيرة تهديداتها لحزب الله ولبنان، ورددت أن صبرها بدأ بالنفاد وأن بمقدورها نقل حالة غزة إلى لبنان. وجاءت أبرز التهديدات من رئيس هيئة أركان هرتسي هليفي في زيارة له إلى الجبهة الشمالية الأسبوع الماضي، حيث قال: «نحن نقترب من النقطة التي يجب اتخاذ القرار فيها، والجيش الإسرائيلي مستعد للغاية لهذا القرار». وبعدها طلب الوزير في مجلس الحرب بيني غانتس (قبل استقالته) عقد اجتماع خاص لمجلس الحرب لمناقشة تطورات جبهة الشمال، وصدرت تصريحات تصعيدية من غانتس بعدما كان معارضاً في السابق لفتح جبهة الشمال بالتوازي مع الحرب في غزة. مع ذلك، أوضحت المؤسسة العسكرية ووزراء في الحكومة، من ضمنهم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بنفسه، أنه لن يكون هناك تصعيد في الجبهة الشمالية قبل الانتهاء من العمليات العسكرية في غزة، لأنه ليس بوسع الجيش توسيع جبهة لبنان والإقدام على توغل بري في جنوب لبنان من دون الانتهاء من العمليات العسكرية في غزة. وأظهرت إسرائيل إشارات متخبطة بشأن بدء حرب واسعة ضد حزب الله، مفادها أن أي حرب واسعة ستؤدي إلى خسائر كبيرة لم تشهدها إسرائيل سابقاً، ومنها تدمير بلدات على الحدود الشمالية وفي العمق الإسرائيلي، مع حصول دمار للبنى التحتية وللاقتصاد، وخسائر بشرية كبيرة، واحتمال تعطيل مرافق استراتيجية مثل منشآت إنتاج الكهرباء والماء، وشبكات الاتصال. الحرائق الكبيرة التي اندلعت في الجولان والشمال بسبب قصف حزب الله الأسبوع الماضي، أعطت لمحة مصغرة عما يمكن أن يحدث في حال توسع الجبهة إلى حرب واسعة.

> تقييمات إسرائيلية بأن الاحتلال غير مستعد لحرب واسعة
>
> تقرير: أي حرب ستكون أكثر تدميراً ودموية مما نتصور

صحيفة «كلكاليست» كانت قد نشرت في الثامن من فبراير/ شباط الماضي تقريراً خاصاً أعده «معهد سياسات مكافحة الإرهاب في جامعة رايخمان»، يؤشر العمل عليه قبل ثلاث سنوات وشارك في إعداده حوالي مائة من الخبراء ومسؤولين أمنيين سابقين وأكاديميين ومسؤولي حكوميين، تناول الجوانب المتعلقة بإعداد الجيش الإسرائيلي والجبهة الداخلية لحرب متعددة الأطراف. ووفقاً للتقرير، «ستكون الحرب مع حزب الله أكثر تدميراً ودموية مما نتصور. وسيقوم حزب الله بإطلاق آلاف الصواريخ يومياً على الجبهة الداخلية في إسرائيل، ومنها صواريخ دقيقة، وسيحاول التشويش على عمل سلاح الجو بواسطة استهداف متواصل للمطارات العسكرية، وأيضاً استعمال مُرَكّز للصواريخ ضد المدرعات، وصواريخ بحرية، وسيطاول القصف كافة البلدات الإسرائيلية». وفقاً للتصور الوارد في التقرير، «سيحاول حزب الله، بواسطة استعمال الأسلحة الدقيقة، إلحاق الضرر ببطاريات القبة الحديدية وتدميرها. كما سيعرّض حجم الصواريخ الكبير التكنولوجيا الإسرائيلية لتحديات الحديدية ومقلاع داود الاعتراضية سيبذل لم تواجهها بعد. ومخزون صواريخ القبة خلال أيام قليلة على الأكثر بعد بدء القتال، وستكون إسرائيل معرضة لآلاف الصواريخ والقذائف طوال ساعات اليوم من دون دفاع فعال، وبالتأكيد ليس محكماً». التحذير من مخاطر الجبهة الشمالية وضرورة تفادي التوسع الحرب جاء أيضاً على لسان حاييم تومير، الرئيس السابق لقسم «تيفيل» في جهاز الاستخبارات الخارجية «الموساد» (القسم المسؤول عن التعاون مع أجهزة مخابرات أجنبية)، في مقابلة مع صحيفة «يسرائيل هيوم» في الثامن من يونيو الحالي، أوضح فيها أن الوقت غير مناسب حالياً لفتح جبهة في الشمال، وأن حزب الله صنع تهديداً لم تتخيله، وأن الجيش الإسرائيلي ليست لديه إجابة على ذلك. وحول السيناريو الأسوأ الذي قد تصله إسرائيل، قال تومير «إن الدخول في حملة واسعة النطاق في لبنان بعد ثمانية أشهر من القتال في غزة، سيزيد بشكل كبير من الخطر على قدرة إسرائيل مواصلة عملها كدولة، ومواصلة الدورة الاقتصادية، وكلاعب دولي». وأضاف «على الجمهور أن يفهم أن الحرب الشاملة مع حزب الله تشكل تهديداً للرؤية الصهيونية لإسرائيل.

تخبط إسرائيلي

ليست حاجة نتنياهو السياسية لإطالة أمد الحرب هي العائق الوحيد أمام التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق نار وتبادل أسرى ومخطوفين مع حركة حماس، ولو كانت عاملاً هاماً، فضغوطات وتهديدات بن غفير وسموتريتش تمثل عائقاً آخر، كما أن للجيش الإسرائيلي رأياً في وقف الحرب. المؤسسة العسكرية في إسرائيل ولاعتبارات عسكرية استراتيجية، هي لاعب دائم ومركزي في اتخاذ القرارات الأمنية والعسكرية. صحيح أن المؤسسة العسكرية لم تعارض مبدأ وقف إطلاق النار في غزة، بل تحدثت عن أن إطلاق سراح الأسرى والمخطوفين يمكن أن يكون فقط نتيجة اتفاق، إلا أنها رددت مراراً أن في وسعها العودة متى شاءت لاستمرار الحرب مع حركة حماس وإكمال المهام. المؤسسة العسكرية ووزراء في الحكومة وعلى رأسهم رئيس الوزراء، ربطوا إمكانية توسع الحرب مع حزب الله بانتهاء الحرب في غزة، أو على الأقل بتراجع حدة المجهود الحربي في غزة. ووفقاً لما أعلنته القيادات الإسرائيلية، فإن وقف إطلاق النار في غزة قد يكون بداية مواجهة واسعة مع حزب الله، بينما اعتبر الحزب أن انتهاء الحرب على غزة يؤدي بشكل فوري وتلقائي إلى انتهاء العمليات العسكرية تجاه إسرائيل. فهل ستقبل إسرائيل بأن يقوم حزب الله بفرض توقيت بداية العمليات العسكرية تجاهها ومستواها، وأيضاً فرض توقيت وشروط نهايتها من طرف واحد؟

إسرائيل تتخبط، فالتراجع عن موقف المؤسسة العسكرية والقيادات السياسية بضرورة إبعاد قوات حزب الله عن الحدود، وعودة سكان الشمال إلى بلداتهم وضمان أمنهم، وفقاً للمفاهيم والذهنية الإسرائيلية، يمكن أن يشكل ضربة إضافية لمكانة إسرائيل الاستراتيجية، وللقدرة الردع، ولمبدأ الحسم ونقل الحرب إلى أرض «العدو»، ولقدرتها على منع تعرض الجبهة الداخلية لإسرائيل إلى ضربات مستقبلية من قبل حزب الله. في المقابل، تُظهر كافة التقييمات الإسرائيلية أن الجيش الإسرائيلي غير مستعد لحرب واسعة مع حزب الله، وأن ثمن الحرب سيكون فوق ما يمكن أن تتحمّله إسرائيل. بذلك يمكن الادعاء بأن إسرائيل تربط ضمنياً، من دون الإعلان عن ذلك، التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار في غزة باكتمال تصور إسرائيل وحسمها لكيفية تعاملها مع حزب الله في اليوم التالي للحرب على غزة. إما توسيع الجبهة الشمالية بعد وقف إطلاق النار في غزة، وإما البحث عن مخرج أو سلم لنزول القيادات الإسرائيلية والمؤسسة العسكرية عن شجرة التهديدات التي وجهوها لحزب الله منذ بداية الحرب على غزة.

جندي إسرائيلي في كريات شمونة، 4 يونيو 2024 (عمّار عوض/رويترز)

الحدث

إسرائيل تحمّل لبنان وإيران مسؤولية التدهور

أكبر هجوم مسيّرات ينفذه حزب الله

على وقع شنّ حزب الله أكبر هجوم بالمسيرات على مواقع إسرائيلية، أمس، حمّل الاحتلال الحزب ولبنان مسؤولية التدهور

بيروت ـ **العربي الجديد**
حيفا ـ **نايف زيداني**
القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

بعد مرور يوم على أكبر هجوم بالصواريخ لحزب الله على مواقع عسكرية ومستوطنات إسرائيلية، في الجولان السوري المحتل والشمال الفلسطيني، تضمن إطلاق 250 صاروخاً طيلة يوم أول من أمس الأربعاء، تفجّرت المواجهات بين الحزب والاحتلال الإيراني، يتحملون المسؤولية كاملة عن التدهور الأمني على الحدود»، وقال منسر خلال مؤتمر صحافي «ستدر إسرائيل بقوة على جميع الاعتداءات التي يقوم بها حزب الله»، مضيفاً «ستُعيد إسرائيل إرساء الأمن على حدودنا الشمالية سواء من خلال الجهود الدبلوماسية أو غير ذلك». بدورها، كشفت القناة 13 الإسرائيلية أن مجلس الوزراء السياسي والأمني يجتمع بعد غد الأحد على «خلفية التصعيد في الشمال ومفاوضات الصفقة» مع حركة حماس. وقبل هجوم حزب الله، شهدت الفترة الصباحية أمس الخميس، توتراً على الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة، مع شنّ طائرات الاحتلال غارات على أطراف حاريص، وحرش بركات في بؤرة استهداف حزب الله، وأشارت إلى أن الحزب يواصل قصف مصانع السلاح والذخيرة المنتشرة في الشمال. من ناحيتها، حذّرت صحيفة هآرتس من خطورة اندلاع مواجهة شاملة مع حزب الله، من دون أن تكون القيادة السياسية في دولة الاحتلال على إدراك بتبعات هذه المواجهة وتداعياتها. وأعلن الإسرائيليون عن إصابة شخصين في منزل في مستوطنة كتسرين في الجولان، مشيرين إلى حصول عمليات اعتراض صواريخ فوق صفد ومستوطنة حتسور هجليليت، وتسجيل اندلاع حرائق في 15 موقعاً في الجليل والجولان.

وعقّب المتحدث باسم الحكومة الإسرائيلية ديفيد منسر، على التطورات، بالقول إن «لبنان وحزب الله وراعيه الإيراني، يتحملون المسؤولية كاملة عن التدهور الأمني على الحدود»، وقال منسر خلال مؤتمر صحافي «ستدر إسرائيل بقوة على جميع الاعتداءات التي يقوم بها حزب الله»، مضيفاً «ستُعيد إسرائيل إرساء الأمن على حدودنا الشمالية سواء من خلال الجهود الدبلوماسية أو غير ذلك». بدورها، كشفت القناة 13 الإسرائيلية أن مجلس الوزراء السياسي والأمني يجتمع بعد غد الأحد على «خلفية التصعيد في الشمال ومفاوضات الصفقة» مع حركة حماس. وقبل هجوم حزب الله، شهدت الفترة الصباحية أمس الخميس، توتراً على الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة، مع شنّ طائرات الاحتلال غارات على أطراف حاريص، وحرش بركات

> مسؤول أميركي: هناك حاجة لترتيبات أمنية بين لبنان وإسرائيل
>
> فؤاد حسين: توسيع الحرب في لبنان خطر أيضاً على المنطقة

حرائق في الجولان المحتل ناجمة عن قصف حزب الله، أمس (عمير ليفي/Getty)

عند أطراف جديدة مرجعيون الشمالية، وعلى مرتفعات جبل الريحان، وخراج القطراني، ووادي برغز وأطراف دير سريان. كما وثّق مقطع فيديو قيام جنود احتياط في جيش الاحتلال بإلقاء كرات نارية بواسطة مقلاع، إلى الجانب اللبناني من الحدود، بهدف إشعال الحرائق وإبادة الأشجار. بدوره هاجم حزب الله، موقع الراهب، صباح أمس، فيما سُمعت أصوات انفجارات في أجواء حيفا، وفق وسائل إعلام إسرائيلية أوضحت أن صافرات الإنذار دوت في مناطق عدة في الشمال الفلسطيني المحتل وفي صفد وقرب جبل الجرمق، حيث قاعدة ميرون الإسرائيلية، وفي الجولان طيلة يوم أمس.

وجاءت هذه التطورات، على وقع نقل وكالة رويترز عن مسؤول أميركي كبير، لم تسمّه، قوله إن «الولايات المتحدة تشعر بقلق بالغ إزاء حدوث تصعيد على الحدود الإسرائيلية اللبنانية يؤدي إلى حرب شاملة»، مضيفاً أن «هناك حاجة إلى ترتيبات أمنية محددة للمنطقة، وأن وقف إطلاق النار في غزة ليس كافياً»، في إشارة إلى صعوبة ربط جبهة غزة بلبنان، وفق أدبيات حزب الله. وأضاف «لا يكفي مجرد التوصل إلى وقف لإطلاق النار... يجب أن يكون هناك ترتيب يسمح للإسرائيليين بالعودة إلى منازلهم في الشمال». وشدّد المسؤول على أنه «أجرينا محادثات باستمرار وبشكل عاجل في أوقات مختلفة مع إسرائيل ولبنان على مدى الأشهر الثمانية منذ بداية الأزمة... لمنعها من التطور إلى حرب شاملة قد يكون لها تداعيات على أماكن أخرى في المنطقة». وأوضح أن «العودة إلى الوضع الذي كان قائماً في لبنان يوم السادس من أكتوبر (الماضي) ليست خياراً مقبولاً أو ممكناً».

وكان موقع أكسيوس الأميركي قد كشف مساء الأربعاء، عن جهود أميركية حثيثة لمنع تحول التصعيد المتواصل على جبهة لبنان إلى حرب شاملة، وهو ما تشعر الإدارة الأميركية بقلق بالغ من وقوعه. وقال مسؤولون أميركيون، في حديث مع الموقع، إن الولايات المتحدة تشعر بالقلق إزاء اندفاع إسرائيل إلى حرب مع حزب الله دون وضع استراتيجية واضحة أو النظر في التداعيات الكاملة في حال توسّع الصراع. وبحسب «أكسيوس»، أي حرب إسرائيلية شاملة مع حزب الله من شأنها جرّ الولايات المتحدة إلى عمق الصراع. بدوره، حذر وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين، أمس الخميس، من «خطر» توسّع رقعة النزاع في جنوب لبنان. وقال حسين خلال مؤتمر صحافي في بغداد، مع نظيره الإيراني بالإنابة علي باقري كني «إن توسيع الحرب خطر ليس فقط على لبنان بل أيضاً على المنطقة» بأسرها. من جهته، اعتبر باقري كني أن «الكيان الصهيوني قد يسعى بسبب فشله في غزة، إلى ارتكاب أخطاء أخرى بل وتوسيع نطاق عدوانه».

وفي إيطاليا، كشفت وكالة رويترز عن مسودة بيان ختامي من المقرر صدوره عقب قمة مجموعة السبع، غداً السبت، ذكرت أنه تضمن «أن قادة المجموعة سيعبرون عن قلقهم البالغ إزاء الوضع على الحدود الإسرائيلية اللبنانية».

شرق غرب

مقتل العشرات في جمهورية الكونغو الديمقراطية

كشف مسؤولان محليان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أمس الخميس، أن أكثر من 20 شخصاً سقطوا قتلى في قرية مايكينغو بمنطقة لوبيرو في إقليم شمال كيفو، شرقي البلاد، أول من أمس الأربعاء. وقال رئيس الإدارة المحلية بمنطقة لوبيرو، لين كيويوا، إن التقارير تحدثت عن مقتل ما بين 20 و30 شخصاً، محمّلاً القوات الديمقراطية المتحالفة، المرتبطة بتنظيم داعش، مسؤولية الهجوم. كما اتهم المسؤول المحلي ماكير سيفيكونولا «القوات الديمقراطية» بالوقوف وراء الهجوم، متطرقاً إلى مقتل 25 شخصاً، بينهم ست نساء. وأضاف أن منفذي الهجوم طلبوا من السكان التجمع في سوق لعقد اجتماع ثم اعتدوا على الحشد بالأسلحة النارية والمناجل.

(رويترز)

حكومة هايتي تباشر عملها

أقسم 12 وزيراً في حكومة هايتي الجديدة، التي شكّلها المجلس الانتقالي في البلاد، مساء أول من أمس الأربعاء، اليمين الدستورية أمام رئيس الحكومة غاري كونيل. وستكون مهمة الحكومة الأساسية مكافحة العصابات التي تمددت في الأشهر الأخيرة.

(أسوشييتد برس)

نوري المالكي يدعو لانتخابات مبكرة في العراق

دعا رئيس الوزراء العراقي الأسبق، نوري المالكي، في التحالف الحاكم، إلى إجراء انتخابات برلمانية مبكرة في البلاد بحلول نهاية العام الحالي 2024، مؤكداً في لقاء تلفزيوني، أن حكومة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني ملزمة بذلك ضمن برنامجه الانتخابي.

(العربي الجديد)

مقتل حجاج عراقيين في دير الزور

قُتل ثلاثة حجاج عراقيين، وأخرون من الفرقة 17 التابعة لقوات النظام السوري، مساء أول من أمس الأربعاء، من جراء هجومين لخلايا تنظيم داعش استهدفا حافلة ونقطة عسكرية في ريف دير الزور الشرقي، شرقي سورية. وقال الناشط وسام العكيدي، إن تنظيم داعش استهدف حافلة كانت تقلّ الحجاج عند منطقة الدوير بريف دير الزور الشرقي، مشيراً إلى أنه بعد الهجوم وصلت تعزيزات للفرقة 17 التابعة لقوات النظام وقوات الأمن العسكري (أحد أفرع النظام السوري الأمنية) إلى المنطقة، ما دفع عناصر التنظيم إلى تنفيذ هجوم آخر، أسفر عن مقتل عنصرين أمنيين وجرح آخرين.

(العربي الجديد)

واشنطن تطالب بالإفراج عن المعتقلين لدى الحوثيين

دعا السفير الأميركي لدى اليمن، ستيفن فاجن (الصورة)، أمس الخميس، الحوثيين إلى إطلاق سراح عشرات «اليمنيين العاملين مع الأمم المتحدة وهيئات دبلوماسية ومنظمات غير حكومية»، ودان «بث الحوثيين المشين لتهم إجبارية مزيفة». وكان الحوثيون قد أعلنوا الاثنين الماضي، أنهم ضبطوا «خلية تجسس أميركية إسرائيلية في مؤسسات رسمية وغير رسمية في اليمن».

(الأناضول)

تقرير

كنعي: إذا وسّعت إسرائيل الحرب فسنردّ

بغداد ـ **صفاء الكبيسي**

خيّمت الحرب الإسرائيلية في المنطقة على زيارة وزير الخارجية الإيراني بالوكالة علي باقري كني إلى بغداد، والتي وصل إليها أمس الخميس، معلناً في مؤتمر صحافي مع نظيره العراقي فؤاد حسين أن بلاده ستردّ في حال وسّع الاحتلال نطاق الحرب، في إشارة إلى الجبهة اللبنانية. وبينما التقى باقري كني بحسين في زيارته الأولى من نوعها إلى العراق منذ تولّيه مهامه خلفاً للوزير حسين أمير عبد اللهيان، الذي لقي مصرعه بحادثة تحطم المروحية التي كانت تقل أيضاً الرئيس الإيراني الراحل إبراهيم رئيسي الشهر الماضي، أكدت مصادر عراقية أن الزيارة تأتي لمتابعة إيران عدداً من الملفات المشتركة ومذكرات تفاهم.

وشدّد باقري في مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره العراقي على أن بلاده «والعراق ركيزتان أساسيتان في ترسيخ الأمن والاستقرار في المنطقة»، داعياً الدول الإسلامية والعربية إلى «استخدام طاقاتها وإمكاناتها لإيقاف الحرب في قطاع غزة». وأشار كني إلى أن زيارته «تهدف إلى تعزيز أواصر التعاون الشامل مع العراق»، لافتاً إلى أنه «جرت مناقشة قضايا المنطقة»، إذ «لدينا مسؤولية مشتركة في تعزيز سبل الأمن والسلام وترسيخ الاستقرار» فيها. وأضاف: «أكدنا ضرورة وقف جرائم الحرب والإبادة الجماعية في غزة»، فيما أشار من جهة أخرى إلى أن «الصهاينة من الممكن أن يرتكبوا خطأ آخر بتوسيع دائرة الحرب في المنطقة»، قائلاً في هذا الصدد إن «إيران ستردّ بحزم على غباء ورعونة الكيان الصهيوني وستستخدم حقها في الدفاع المشروع». واعتبر أن بلاده «برهنت خلال عملية الوعد الصادق (الرد الإيراني بالمسيّرات والصواريخ الذي استهدف إسرائيل عقب استهداف مبنى القنصلية الإيرانية في دمشق) على أنها ستستخدم جميع قدراتها وطاقاتها من أجل استقرار وسلام وأمن المنطقة».

من جهته، قال حسين في المؤتمر الصحافي إنه تحدث مع باقري كني عن «تقوية وتطوير العلاقات» الاقتصادية والسياسة والاجتماعية. وأشار إلى أنه «في مجال الأمن، تحدثنا عن الأوضاع في المنطقة»، مشدّداً على أن «الأوضاع حساسة وهناك تشنجات وتوترات وحروب، ومن الضروري أن ندرس هذه المواضيع ونتشاور ونتحاور من أجل الوصول إلى حلول». وأضاف: «نحن مع وقف إطلاق النار بشكل دائم، وليس مرحلياً فقط» في القطاع، وأنه جرى التطرق إلى «الإشارات الخطيرة التي نتلقاها من احتمال الهجوم على جنوب لبنان، وتوسيع رقعة الحرب»، محذراً من أنها «ستؤثر على عموم المنطقة».

علي باقري كني من المؤتمر الصحافي في بغداد أمس (أحمد الربيعي/ فرانس برس)

رصد

89% من الفلسطينيين يطالبونه بالاستقالة

انعدام رضا عن عباس

رام الله ـ **العربي الجديد**

أظهر استطلاع للرأي العام، أعده المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، في الفترة ما بين 26 مايو/أيار الماضي، والأول من يونيو/حزيران الحالي، ونشرت نتائجه أول من أمس الأربعاء، أن أكثر من 60% من الفلسطينيين يؤيدون حلّ السلطة الفلسطينية، و89% يطالبون الرئيس الفلسطيني محمود عباس بالاستقالة.

ووفق الاستطلاع، فإنه في حال جرت انتخابات رئاسية بين عباس ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية والقيادي في حركة «فتح» الأسير مروان البرغوثي، يفوز البرغوثي بأغلبية المشاركين في الانتخابات، وفي منافسة ثنائية بين البرغوثي وهنية، يفوز الأول بحوالي 60% من الناخبين المشاركين. أما لو كانت المنافسة على الرئاسة بين عباس وهنية، فإن نسبة التصويت لهنية ستكون 43%، وعباس 11%.

وبلغت نسبة الرضا عن أداء الرئيس الفلسطيني وفق الاستطلاع، 12%، ونسبة عدم الرضا 85%، وقال حوالي 90% من المستطلعة آراؤهم إنهم يريدون استقالة عباس، حيث بلغت نسبة المطالبة باستقالة عباس اليوم 94%، بالضفة الغربية و83% بقطاع غزة.

ويفضل 27% من الجمهور الفلسطيني، أن يكون مروان البرغوثي رئيساً بعد عباس، يتبعه هنية (14%)، ثم محمد دحلان (8%)، ثم يحيى السنوار (7%)، ثم مصطفى البرغوثي (2%). وأعرب 72% من المستطلعة آراؤهم، عن اعتقادهم بأن القيادة الفلسطينية الجديدة التي عيّنها عباس وتشكّلت في شهر مارس/آذار الماضي، لن تنجح في تنفيذ إصلاحات لم تكن الحكومة السابقة، برئاسة محمد اشتيه، قادرة على القيام بها.

وقال 40% من الفلسطينيين، بالاستطلاع، إنهم يفضلون حركة حماس، تتبعها حركة فتح (20%)، فيما اختارت نسبة من 7% قوى ثالثة، بينما قالت نسبة 33% إنها لا تؤيد أياً منها أو لا تعرف. كما أعرب أكثر من نصف المستطلعة آراؤهم عن اعتقادهم بأن حركة حماس هي الأحق بتمثيل وقيادة الشعب الفلسطيني، فيما قال 16% إن حركة فتح بقيادة عباس هي الأحق. وأظهر الاستطلاع أن ثلثي الجمهور الفلسطيني يؤيدون هجوم 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي.

متابعة

ضربات أميركية رداً على هجمات الحوثيين

أعلنت جماعة الحوثيين في اليمن أمس الخميس، استهداف السفن التجارية العابرة في البحر الأحمر «إسناداً لغزة» بحسب بياناتها الرسمية، فيما كثّفت الولايات المتحدة وبريطانيا، ضرباتهما مستهدفتين ما تقولان إنها مواقع لجماعة الحوثيين في اليمن، ردّاً على عمليات الجماعة في المياه الإقليمية. بموازاة ذلك، توعّد زعيم الجماعة، عبد الملك الحوثي، أمس، بتنفيذ مزيد من الهجمات قائلاً: «نسعى إلى الفتك بالعدو الإسرائيلي أكثر فأكثر، وهذا ما نأمله ونسعى له ونحرص عليه». وأعلنت جماعة الحوثيين، أمس، أن الولايات المتحدة وبريطانيا شنّتا ثلاث غارات في محافظة الحديدة الساحلية غرب اليمن، بحسب قناة المسيرة التابعة للحوثيين، والتي أوضحت أن الضربات استهدفت مديرية الصليف في المحافظة، والتي تعدّ إحدى أكبر مديريات الحديدة، وتحوي ميناء بحرياً حيوياً. كما أعلنت جماعة الحوثيين، أمس، عن إصابة خمسة مدنيين، بغارتين أخريين شنتهما القوات الأميركية والبريطانية على محافظة ريمة شمالي اليمن، ليل الأربعاء - الخميس. ونقلت وكالة الأنباء اليمنية «سبأ» بنسختها التابعة للحوثيين، عن مصدر أمني لم تسمّه، قوله، إن «العدوان الأميركي البريطاني استهدف بغارتين إذاعة محافظة ريمة والمجمع الحكومي للمحافظة (في مديرية الجبين)، وخلّف خمسة مصابين من المدنيين، إصابة أحدهم بليغة»، من دون أن يصدر أي تعليق من قبل الولايات المتحدة أو بريطانيا بشأن استهداف المدنيين. كما دانت وزارة الصحة العامة والسكان، في مناطق سيطرة الحوثيين، الاستهداف، مشيرة في بيان إلى أن الضربات «تؤكد حجم التأثير الكبير للعمليات البطولية التي تنفذها القوات اليمنية ضد الأهداف الأميركية والبريطانية والصهيونية»، علماً أن القصف الأميركي - البريطاني طاول مساء أول من أمس أيضاً الحديدة، دون التبليغ عن سقوط قتلى أو مصابين، وفق بيان للجماعة. إلى ذلك أيضاً، تواصل جماعة الحوثيين استهداف سفن الشحن العابرة للبحر الأحمر. وفي هذا السياق، أعلنت شركة أمبري البريطانية للأمن البحري، أمس، أن سفينة تجارية أطلقت نداء استغاثة وأبلغت عن إصابتها بصاروخ على بعد حوالى 129 ميلاً بحرياً شرقي عدن بالمين بينما كانت في طريقها من ماليزيا إلى البندقية الإيطالية. وأوضحت أمبري أن السفينة تتوافق مع «مواصفات السفن التي يستهدفها الحوثيون». وبشكل منفصل، قالت هيئة عمليات التجارة البحرية البريطانية، إنها تلقت تقريراً عن حادث على بعد 98 ميلاً بحرياً شرقي عدن أيضاً، بحسب وكالة رويترز. كما تأكدت، أمس، إصابة سفينة تجارية تملكها شركة يونانية بأضرار أثناء إبحارها في البحر الأحمر قبالة السواحل اليمنية أول من أمس الأربعاء، في هجوم تبنّاه الحوثيون، إذ أعلنت الجماعة اليمنية أول من أمس، عن تنفيذ «عمليات عسكرية نوعية» قالت إنها استهدفت سفينة تونتور، في البحر الأحمر، و«أهدافاً حيوية في ميدينتو أسدود وحيفا» في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقال المتحدث باسم قوات الحوثيين يحيى سريع، إن «القوات البحرية والقوة الصاروخية وسلاح الجوّ المسيّر في القوات المسلحة اليمنية (الحوثيين) نفذت العملية بزورق مسيّر وعدد من الطائرات المسيرة والصواريخ الباليستية». وأكد أن «العملية أذت إلى إصابة السفينة إصابةً بالغةً وهي معرضة للغرق»، كما أشار سريع إلى أن القوات الحوثية «نفذت عمليتين عسكريتين مشتركتين مع المقاومة الإسلامية العراقية (فصائل مسلحة منضوية معظمها بالحشد أطلقت على نفسها هذا الاسم مع بداية تنفيذها ضربات ضد أهداف أميركية وإسرائيل مع اندلاع حرب غزة)». وقال إن العملية الأولى «استهدفت هدفاً حيوياً في أسدود بصواريخ مجنحة، والأخرى استهدفت هدفاً مهماً في مدينة حيفا بعدد من الطائرات المسيّرة». مؤكداً أن «العمليتين حققتا أهدافهما بنجاح»، وذلك «انتصاراً لمظلومية الشعب الفلسطيني». كما حذّرت جماعة الحوثيين في بيان «كافة الشركات من مغبة التعامل مع العدو الإسرائيلي ومن وصول سفنها إلى موانئ فلسطين المحتلة»، مؤكدة أن سفن هذه الشركات «ستتعرض للاستهداف في منطقة عمليات» الحوثيين. من جهتها، أفادت القيادة العسكرية الأميركية في الشرق الأوسط (سنتكوم) في بيان على منصة إكس، بأن «زورقاً مسيّراً» تابعاً للحوثيين ضرب السفينة «أم في توتور»، التي ترفع علم ليبيريا والتي كانت قد «رست أخيراً في روسيا» مضيفةً أن هذه الضربة «تسببت في فيضانات خطرة وأضرار في غرفة المحرّك». وأضافت «سنتكوم» أنها دمّرت ثلاثة صواريخ مضادة للسفن وطائرة مسيّرة في هجمات شنّتها ضد الحوثيين خلال الساعات الـ24 الماضية.

> أعلن الحوثيون ضرب أهداف حيوية في أسدود وحيفا

(العربي الجديد، رويترز، الأناضول، أسوشييتد برس)

قضية

تحافظ موسكو على غموضها في شأن العقيدة النووية الروسية، وتحديداً بدوافع استخدامها والحالات التي تجد فيها روسيا حالة خطر وجودي. ويُعدّ ذلك، وفق مراقبين، ضبابية متعمدة من الروس لتضليل المعسكر الغربي

العقيدة النووية الروسية

ضبابية متعمدة لتوسيع الردع مع الغرب

كوبنهاغن ـ **سامر إلياس**

تزامناً مع انطلاق المرحلة الثانية من مناورات القوات النووية الروسية غير الاستراتيجية، قال نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريابكوف، الثلاثاء الماضي، إن تصرفات الولايات المتحدة وحلفائها في حلف شمال الأطلسي (ناتو) أثارت سؤالاً بالنسبة لبلاده حول كيفية تعديل الوثائق الأساسية في مجال الردع النووي «بما يتوافق بشكل أكبر مع الاحتياجات الحالية». وجاءت تصريحات ريابكوف في إطار النقاش المتواصل في روسيا حول كيفية الرد على تزويد الغرب أوكرانيا بأسلحة متطورة، والسماح لها باستخدام هذه الأسلحة لضرب أهداف في الداخل الروسي. ولوّح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، للمرة الثانية في غضون أسبوعين، بحق بلاده باستخدام الأسلحة النووية رداً على الدعم الغربي لأوكرانيا. وفي 7 يونيو/حزيران الحالي، وصف بوتين العقيدة النووية الروسية بأنها «أداة حية» في كلمته أمام منتدى سانت بطرسبرغ الاقتصادي الدولي، ولم يستبعد أيضاً إمكانية إدخال تعديلات عليها، ولكنه حافظ على نوع من الغموض مع عدم تحديده التعديلات الممكنة، واحتمال تضمنها خفض عتبة استخدام الأسلحة النووية. ومنذ مطلع شهر مايو/أيار الماضي، وعلى خلفية تصريحات الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون حول زيادة دعم أوكرانيا وضرورة السماح لها بضرب أهداف في العمق الروسي وعدم استبعاده إرسال قوات من «ناتو» إلى أوكرانيا، أمر بوتين بإجراء تدريبات للقوات النووية غير الاستراتيجية رداً على «التهديدات والاستفزازات» الغربية. وجرت المرحلة الأولى من مناورات الأسلحة النووية غير الاستراتيجية الروسية في 21 مايو الماضي في المنطقة العسكرية الجنوبية الواقعة على الحدود مع أوكرانيا، ولم تحدد وزارة الدفاع الروسية الموقع الدقيق لتلك المرحلة.

مناورات القوات النووية

وذكر تقرير صادر عن وزارة الدفاع الروسية، أول من أمس الأربعاء، أن المرحلة الثانية من مناورات القوات النووية غير الاستراتيجية انطلقت الثلاثاء الماضي. وأوضح التقرير أن «التشكيل الصاروخي لمنطقة ليننغراد العسكرية يتدرب على تسلّم ذخيرة لصاروخ إسكندر- إم»، وأن القوات الروسية «ستتدرب أيضاً على تجهيز مركبات الإطلاق والتقدم سراً إلى منطقة محددة استعداداً لإطلاق الصواريخ». وأشار البيان إلى أن «أفراد أطقم السفن البحرية المشاركين في التدريب سيقومون بتجهيز صواريخ كروز البحرية برؤوس حربية خاصة، للتدريب والدخول إلى مناطق الدوريات المحددة». ولم يُحدَّد تاريخ الانتهاء من المرحلة الثانية. وكانت وزارة الدفاع الروسية قد ذكرت في بيان سابق، الثلاثاء الماضي أيضاً، أن القوات المسلحة الروسية والبيلاروسية بدأت مناورات مشتركة على الأسلحة النووية غير الاستراتيجية، في «المرحلة الثانية» من التدريبات الأوسع التي أعلنتها موسكو الشهر الماضي. وشدد البيان على أن المرحلة الأخيرة من «التدريبات تهدف إلى الحفاظ على جاهزية الأفراد ومعدات الوحدات للاستخدام القتالي للأسلحة النووية غير الاستراتيجية»، وأن التدريبات «ستتضمن سيادة وسلامة أراضي» البلدين. وأظهر مقطع فيديو، نشرته وزارة الدفاع الروسية الثلاثاء الماضي، مركبات مدرعة وحاملات صواريخ سالكة عبر حقول، بالإضافة إلى طائرات وقاذفات قنابل أقلعت من مهبط للطائرات، ولم يحدد الجيش مكان إجراء التدريبات.

ومثّلت التدريبات الروسية انعكاساً لنقاشات سياسية بدأت منذ أكثر من عامين في أوساط النخبة الروسية حول إمكانية استخدام الأسلحة النووية التكتيكية. وعلّق ريابكوف، يوم الثلاثاء، على إمكانية تعديل المرسوم الرئاسي بالقول: «بشأن أساسيات سياسة الدولة للاتحاد الروسي في مجال الردع النووي، كل ما يمكنني قوله هو أن الوضع يتجه نحو مزيد من التدهور، والتحديات التي تتضاعف نتيجة التصرفات التصعيدية غير المقبولة للولايات المتحدة وحلفائها في حلف شمال الأطلسي، تثير دون أدنى شك السؤال الكامل: كيف يمكن جعل الوثائق الأساسية في مجال الردع النووي أكثر انسجاماً مع الاحتياجات الحالية؟». وفي لقائه مع الصحافيين في الجلسة العامة لمنتدى سانت بطرسبرغ الاقتصادي الدولي في 7 يونيو الحالي، قال بوتين إن «العقيدة النووية الروسية أداة حية، ونحن نراقب بعناية ما يحدث في العالم، من حولنا، ولا نستبعد إجراء بعض التغييرات على هذه العقيدة». ورد بوتين بعرض الخيارات النظرية للرد على تجاوز الغرب الخطوط الحمراء، وقال إنه لا ينوي استخدام أسلحة نووية غير استراتيجية، لكنه ذكّر بامتلاك روسيا الكثير منها، مشيراً إلى أن قوة كل شحنة أكبر بثلاث مرات من قوة القنبلتين النوويتين اللتين أسقطتهما الولايات المتحدة على مدينتي هيروشيما وناغازاكي اليابانيتين في عام 1945. ولفت بوتين إلى أن لدى روسيا عقيدة حددت شروط استخدام الأسلحة النووية. وبرز في المنتدى تعليق مدير جلسة الحوار (تغيير العقيدة النووية الروسية) إجراء لا لزوم له، متسائلاً: «هل نحن بحاجة إلى تغيير هذا؟ لأي غرض؟ كل شيء يمكن أن يتغير، لكني لا أرى ضرورة لذلك». ومعلوم أن كاراغانوف دعا بوتين في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي إلى إجراء تغييرات على العقيدة النووية الروسية وخفض عتبة استخدام الأسلحة النووية. وفي عام 2023، كتب كاراغانوف مقالاً بعنوان «قرار صعب ولكن ضروري»، دعا فيه إلى استخدام الأسلحة النووية ضد الدول الأوروبية لأنها «فقدت الخوف»، بهدف إحياء هذا الخوف. وشاطر عدد من المسؤولين الروس كاراغانوف رأيه، خصوصاً نائب رئيس مجلس الأمن الروسي الرئيس السابق دميتري ميدفيديف، المواظب على نشر تعليقات على قناته في منصة تليغرام حول استخدام الأسلحة النووية التكتيكية لردع الغرب، والتأكيد أنه لا يمكن هزم دولة نووية في أي حرب. ووقع بوتين على المرسوم الرئاسي الحالي «بشأن أساسيات سياسة الدولة للاتحاد الروسي في مجال الردع النووي» في 2 يونيو 2020. وتنص الوثيقة على أربع حالات يمكن لرئيس الدولة أن يقرر فيها استخدام الأسلحة النووية، وهي: أولاً تلقي معلومات موثوقة حول إطلاق صواريخ باليستية تهاجم أراضي الاتحاد الروسي (أو) حلفائه. ثانياً: استخدام العدو الأسلحة النووية أو أنواع أخرى من أسلحة الدمار الشامل على أراضي الاتحاد الروسي (أو) حلفائه. ثالثاً: تأثير العدو على المنشآت الحكومية أو العسكرية الحيوية للاتحاد الروسي، التي سيؤدي فشلها إلى تعطيل إجراءات الرد للقوات النووية. رابعاً: العدوان على الاتحاد الروسي باستخدام الأسلحة التقليدية عندما يكون وجود الدولة ذاته مهدداً.

ونشرت روسيا أول نسخة من «أساسيات سياسة الدولة في مجال الردع النووي»، في فبراير/ شباط 2010 حين كان ميدفيديف رئيساً للبلاد (2008 2012)، ولم تختلف عن النسخة الأخيرة في الأحكام العامة لاستخدام الأسلحة النووية، المنشورة في يونيو 2020. في السابق، كانت هذه الوثائق سرية ولم تكن متاحة للعامة. كما أن العقيدة النووية الروسية اتسمت بعدم الوضوح مقارنة بالعقيدة العسكرية الروسية في عام 2000، حين كانت عتبة استخدام الأسلحة النووية مختلفة وأكثر وضوحاً. وجاء فيها: «يحتفظ الاتحاد الروسي بالحق في استخدام الأسلحة النووية رداً على استخدام الأسلحة النووية وغيرها من أنواع أسلحة الدمار الشامل ضده (أو) ضد حلفائه، وكذلك رداً على عدوان واسع النطاق باستخدام الأسلحة التقليدية في المواقف الحرجة للأمن القومي للاتحاد الروسي». ومن الواضح أن عتبة اللجوء إلى النووي وفق صياغة «في المواقف الحاسمة للأمن القومي للاتحاد الروسي» أقل من «عندما يكون وجود الدولة في خطر». والافت أن بوتين وريابكوف لم يوضحا في تعليقاتهما الأخيرة التغييرات المحددة التي جرت مناقشتها في العقيدة النووية الروسية الحالية، فيما طرح بوتين في لقاء مع الصحافيين الأسبوع الماضي، على هامش منتدى سانت بطرسبرغ، صياغة مختلفة نوعاً ما وهي: «إذا كانت تصرفات طرف ما تهدد سيادتنا وسلامتنا الإقليمية، فإننا نعتبر أنه من الممكن لنا استخدام جميع الوسائل المتاحة لنا». وكرر الفكرة ذاتها في الجلسة العامة للمنتدى بالقول: «إن استخدام (الأسلحة النووية) ممكن في حالات استثنائية، في حالة وجود تهديد لسيادة البلاد وسلامتها الإقليمية».

غموض العقيدة النووية الروسية

من الواضح أن العقيدة النووية الروسية لم تقدم أي تفسير حول كيفية تحديد التهديدات من أجل استخدام هذه الأسلحة. والأرجح أن النطاق الواسع من التفسيرات ليس خللاً، بل سمة ميّزت المفهوم الروسي للردع النووي من باب إتاحة المجال للعدو لتحديد أفعاله وعواقبها. وقبل الحرب الروسية على أوكرانيا، بدت «الميزة» جيدة، ولكن مع تجاوز الغرب الكثير من الخطوط الحمراء في دعم أوكرانيا، بدا أن العقيدة النووية الروسية غامضة التفاصيل، إلا في الموقف المتعلق بـ«تعرّض البلاد لهجوم نووي مباشر من قبل العدو»، وهذا ما دفع مسؤولين غربيين إلى الاعتقاد أن بوتين كان مخادعاً ببساطة.

وكررت روسيا رسمياً عدم نيتها استخدام الأسلحة النووية، رغم اختلاف التبريرات في ضوابط العقيدة النووية الروسية بهذا الخصوص، فضلاً عن عدم الحاجة لهذا النوع من الأسلحة في ظل الظروف الميدانية ووقائع الحرب في أوكرانيا. في المقابل، وللمرة الثانية منذ بداية الحرب الروسية على أوكرانيا في 24 فبراير/شباط 2022، ازدادت المخاوف من احتمال استخدام القوات الروسية الأسلحة النووية. في المرة الأولى وعلى خلفية التقدم الأوكراني في مقاطعة خاركيف، شمال شرقي أوكرانيا، في خريف 2022، وانسحاب روسيا من مدينة خيرسون، جنوبي أوكرانيا، ارتفعت المخاطر من احتمال استخدام روسيا أسلحة نووية تكتيكية لمنع مزيد من الانهيار على الجبهات. والأرجح أن مسؤولين غربيين انطلقوا في تقديراتهم للتهديدات النووية من تعليقات محللين ومسؤولين سابقين في موسكو، ووصفوها بأنها «للابتزاز والضغط على الغرب». وبعد عام ونصف عام على الموجة الأولى من المخاوف، عادت الأحاديث حول التهديد بالتصعيد غير المنضبط نحو حرب نووية في شكل جديد، وفي ظل ظروف مختلفة. ومع التلميحات الروسية والتلويح بالنووي لفظياً وعبر مناورات، ربما رأى صنّاع القرار في الكرملين أنه بات لزاماً على الغرب الإقرار بما إذا كان مستعداً للتصعيد من أجل إنقاذ أوكرانيا، في تهديد، من الناحية النظرية، لاحتمالات نشوب صراع نووي حقيقي.

طالبان عسكريان روسيان في معرض للطاقة النووية في موسكو، 6 ديسمبر 2023 (أناتولي كوليسنيكوف/فرانس برس)

سيرغي كاراغانوف: العقيدة النووية الروسية ستخضع لتغييرات

العقيدة النووية لم تقدم أي تفسير حول كيفية تحديد التهديدات

الضمان النهائي للأمن

وصف الأمين العام لحلف شمال الأطلسي «ناتو» ينس ستولتنبرغ، مساء أول من أمس الأربعاء، الأسلحة النووية بأنها «الضمان النهائي للأمن» ووسيلة للحفاظ على السلام، معتبراً أن «الردع النووي ضروري بعد توسيع روسيا مناوراتها». وفي حديث للصحافيين قبل اجتماع وزراء دفاع الحلف الذي يستمر يومين في بروكسل، والذي يُتوقع أن يتضمن لقاء لمجموعة التخطيط النووي، سلط ستولتنبرغ الضوء على جهود الحلف الرامية إلى تطوير قدراته الأمنية.

الحدث

باريس تعلن «انتصاراً دبلوماسياً» على طهران

وصل أحد أربعة معتقلين فرنسيين في إيران إلى بلاده، فيما نُقل عن دبلوماسيين قولهم إن الرد الإيراني على قرار «الذرية الدولية» يجري بتعزيز تخصيب اليورانيوم في موقعين

بعد أسبوع من إعلان إيران البدء في إجراءات، لم تحددها، للرد على تبنّي مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة، في الخامس من يونيو/حزيران الحالي، قراراً قدمته بريطانيا وفرنسا وألمانيا، المعروفة بـ«الترويكا»، ضد طهران بشأن برنامجها النووي، نقلت وكالة رويترز، أول من أمس، عن دبلوماسيين قولهم إن إيران ترد على القرار بتعزيز قدرتها على تخصيب اليورانيوم في موقعين تحت الأرض، إلا أن هذا التعزيز ليس بالقدر الذي بإمكانه كثيرون، في موازاة ذلك، برزت مؤشرات على محاولة طهران خفض التوترات التي تصاعدت مع باريس أخيراً، مع إطلاق سراح لوي أرنو، وهو واحد من أربعة فرنسيين محتجزين في إيران منذ عام 2022، في خطوة اعتبرتها باريس انتصاراً دبلوماسياً.

وكان من المتوقع أن تكرر إيران في ردها على قرار مجلس محافظي الوكالة الذرية والمؤلف من 35 دولة، إجراءات اتخذتها عقب قرار مشابه صدر في نوفمبر/تشرين الثاني 2022، بزيادة التخصيب في منشأة فوردو، بنسبة 60%، واستمراره بالنسبة نفسها في منشأة نطنز، ما يجعلها أقرب إلى مستوى 90% اللازم لصنع القنبلة الذرية، إلا أن خمسة دبلوماسيين قالوا لـ«رويترز» إن طهران تخطط هذه المرة لتركيب مزيد من سلاسل أجهزة الطرد المركزي التي تخصّب اليورانيوم في موقعي تخصيب فيرد معلن عنهما تحت الأرض، فيما أشار دبلوماسي مقره فيينا إلى أن «الأمر ليس بالقدر الذي كنت أتوقعه».

وذكر ثلاثة من الدبلوماسيين أن مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية يراقبون خطة إيران، من أجل إصدار تقرير للدول الأعضاء، لكن لم يخصّ أي منهم في تفاصيل بشأن عدد أو نوعية أجهزة الطرد المركزي التي تجري إضافتها أو المستوى الذي سيصل التخصيب إليه، لكن أحد الدبلوماسيين قال إنها لن تستخدم لتحقيق زيادة سريعة في إنتاج إيران من اليورانيوم المخصب إلى نسبة 60%. وأضاف الدبلوماسيون أنهم سينتظرون ليروا ما ستقول الوكالة، فيما قال أحدهم إن هذه الخطوة «تأتي عند الحد الأدنى من التوقعات، ونحن على يقين من أنهم كانوا سيفعلونها على أي حال»، أي حتى من دون القرار.

يُذكر أن قرار «الذرية الدولية» دعا إيران إلى «التراجع عن سحبها تعيينات عدد من مفتشي الوكالة ذوي الخبرة، وهو أمر ضروري للسماح الكامل للوكالة بالاضطلاع بأنشطة التحقق في إيران بفعالية»، كما ذكر أنه «يأسف مرة جديدة لعدم وجود أجوبة تقنية ذات صدقية» تتصل بوجود آثار لليورانيوم من دون سبب في موقعين لم يعلن عنهما. في حين يمكن الطلب من مدير الوكالة رافائيل غروسي إعداد «تقرير كامل» بهذا الموضوع.

في المقابل، قال المتحدث باسم منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، بهروز كمالوندي، عقب القرار حينها، إن المنظمة «بدأت من اليوم إجراءات» للرد، مضيفاً أنه «كان ينبغي أن تكون التجربة قد أثبتت لهم (الدول الغربية) أن إيران لن تتنازل عن حقوقها الأساسية إزاء الضغوط السياسية عليها».

دبلوماسيون: إيران تعزز تخصيب اليورانيوم في موقعين

في موازاة ذلك، فإنه إلى جانب قلق فرنسا المتزايد إزاء أنشطة إيران في المنطقة وتعزيز برنامجها النووي، تدهورت علاقاتها مع إيران، لا سيما مع احتجاز الأخيرة أربعة فرنسيين عام 2022، هم المستشار المصرفي لوي أرنو والمدرّسة سيسيل كولر وشريكها جاك باري ورجل معروف فقط باسمه الأول «أوليفييه» عنهم.

وحُكم على أرنو بالسجن خمس سنوات بتهم تتعلّق بالأمن القومي، عقب جولة حول العالم قادته إلى إيران عام 2022، تزامناً مع الاحتجاجات التي عمّت إيران في أعقاب وفاة الشابة مهسا أميني وهي قيد الاحتجاز بزعم انتهاكها قواعد اللباس. وكان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون قد أعلن على منصة إكس (تويتر سابقاً)، أول من أمس، إطلاق سراح أرنو، قائلاً إنه «سيكون في فرنسا غداً (أمس) بعد اعتقال طويل في إيران»، وقدم الشكر لسلطنة عُمان، خصوصاً على الدور الذي قامت به لإطلاق سراحه. وأضاف أن «هذا المساء، قلبي أيضاً مع سيسيل وجاك وأوليفييه، وأطالب إيران بتحريرهم من دون تأخير».

والقى الحرس الثوري الإيراني، خلال السنوات الماضية، القبض على العشرات من مزدوجي الجنسية والأجانب، معظمهم على خلفية تهم تتعلق بالتجسس والأمن، وتتهم جماعات حقوقية إيران بمحاولة انتزاع تنازلات من دول أخرى عن طريق مثل هذه الاعتقالات. وتنفي إيران، التي لا تعترف بالجنسية المزدوجة، اللجوء إلى مثل هذه الاعتقالات لتحقيق مكاسب دبلوماسية.

(رويترز، فرانس برس، العربي الجديد)

أرنو مع والديه في مطار لوبورجيه أمس (Getty)

تقرير

ضغط على «حماس» حتى في قمة السبع

بدأت قمة مجموعة السبع أعمالها، أمس الخميس، في منتجع بروغو أنيازيا في أبوليا ـ إيطاليا، وسط تركيز على عدد من الأزمات السياسية والاقتصادية التي تفرض نفسها

انطلقت قمة مجموعة السبع في منتجع بروغو أنيازيا في أبوليا ـ إيطاليا، أمس الخميس، على أن تستمر حتى يوم غد السبت، وسط تركيز قادة كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وبريطانيا والولايات المتحدة، الدول الأعضاء في المجموعة، على الحرب الروسية على أوكرانيا، والعدوان الإسرائيلي على غزة، وملفات الهجرة غير النظامية، والعلاقة مع أفريقيا، وتغير المناخ، والطاقة، والذكاء الاصطناعي، والأمن الاقتصادي العالمي. ويشارك في أعمال القمة رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال، ورئيسة المفوضية الأوروبية المنتهية ولايتها أورسولا فون ديرلاين، كما حضر قادة عالميون القمة، يتقدمهم الرئيس الأميركي جو بايدن. وفيما اعتذر ولي العهد السعودي محمد بن سلمان عن المشاركة لارتباطات تتعلق بموسم الحج، حضر الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، إلى جانب عدد من قادة الدول، بينهم الرئيس التونسي قيس سعيد، والكيني ويليام روتو. وهذه أول مرة يشارك فيها تبون بقمة بهذا المستوى.

وتعقد قمة مجموعة السبع بعد انتخابات البرلمان الأوروبي، الأحد الماضي، التي حقق فيها اليمين المتطرف تقدماً، خصوصاً في فرنسا وألمانيا. وقالت رئيسة الوزراء جورجيا ميلوني، أمس الخميس، إن بلادها «تريد تعزيز الحوار مع دول الجنوب العالمي»، ونقلت عنها وكالة نوفا الإيطالية، إشارتها إلى أن الرئاسة الإيطالية «أرادت تخصيص مساحة واسعة لأفريقيا، بصعوباتها وفرصها، ما يتطلب منا اتباع نهج مختلف عن الماضي مع قضية الهجرة والدور المثير للقلق المتزايد الذي يلعبه المتاجرون بالبشر». وخُصص اليوم الأول من القمة أمس، لمناقشة ملفات متعلقة بالقارة الأفريقية والتغير المناخي والنمو، فضلاً عن الشرق الأوسط وأوكرانيا.

من جهته، قال ميشال، بحسب ما نقلت عنه وكالة الأنباء الإيطالية آكي، إن قمة مجموعة السبع تنعقد في «لحظة حرجة في التاريخ». وأشار إلى أنها ستركز على أربعة تحديات كبرى، تتضمن الدعم المالي لأوكرانيا، والحرب في الشرق الأوسط، والهجرة، والعلاقات مع أفريقيا، لافتاً إلى أنه في ملف الهجرة ينصب على إقامة «تحالف لمواجهة المهربين والعصابات الإجرامية»، التي تستغل الضعفاء والمحتاجين «للتربح وزعزعة استقرار المناطق والدول في أنحاء العالم». وأضاف ميشال أن الدول الأفريقية تتعامل مع الفقر وتبعات تغير المناخ، وتحتاج وصولاً إلى رأس المال، مشيراً إلى أن تشكيل شراكات بحجم أن يكون «مبنياً على المراعاة، وعلى الاحترام والثقة المتبادلة».

من جهتها، قالت رئيسة المفوضية الأوروبية إن «أوروبا تريد إقامة شراكة متبادلة المنفعة مع أفريقيا». وكتبت فون ديرلاين على منصة إكس للتواصل الاجتماعي: «أمننا وازدهارنا مترابطان»، مشيرة إلى أن مبادرة البوابة العالمية الأوروبية «تقدم بالفعل استثمارات عالية الجودة وتمكين الشركاء». وقالت فون ديرلاين، التي تطمح في إعادة انتخابها رئيسة للجهاز التنفيذي الأوروبي في دعم ميشال المتطرف أنجيلو بورغو إلى قمة مجموعة السبع، في منتجع بروغو أنيازيا في أبوليا، وقالت: «تريد جورجيا ميلوني، أمس الخميس، أن تستثمر بشكل أكبر وأكثر ذكاء، من أجل خلق فرص عمل وقيمة مضافة في أفريقيا». وكانت المفوضية الأوروبية قد أطلقت قبل ثلاثة أعوام مبادرة «البوابة العالمية» التي تركز على الاستثمار في البنية التحتية مع الجنوب العالمي، والتي تهدف إلى منافسة مبادرة الحزام والطريق الصينية.

كما حضر ملف العدوان الإسرائيلي على غزة في القمة، وذلك مع تأييد مجموعة السبع مقترحات بايدن لوقف الحرب في القطاع. وأكد مستشار الأمن القومي للبيت الأبيض جيك سوليفان، أمس الخميس، أن بايدن حث زعماء مجموعة السبع على دعم مفاوضات وقف إطلاق النار في غزة، وتشجيع حركة حماس على قبول الاقتراح الذي تدعمه إسرائيل بشأن غزة.

وعلى هامش القمة، وقّع الرئيس الأميركي جو بايدن، ونظيره الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، أمس الخميس، اتفاقية أمنية ثنائية. وأوضح مستشار الأمن القومي جيك سوليفان، حسبما نقلت عنه صحيفة واشنطن بوست، أن مدة الاتفاقية عشر سنوات تلتزم فيها واشنطن بتزويد كييف بمجموعة واسعة من المساعدات العسكرية من أسلحة وتدريبات، في محاولة لدعم أوكرانيا في حربها مع روسيا، لكن من دون مشاركة القوات الأميركية في القتال، حتى لو هوجمت أوكرانيا بصورة أكبر من الروس. وكان زيلينسكي، قد أكد الثلاثاء الماضي، أنه يتوقع «قرارات مهمة» خلال القمة، وسيوقع اتفاقات أمنية مع اليابان والولايات المتحدة، وإلى جانب الاتفاقيتين مع واشنطن وطوكيو، أعلن رئيس الوزراء البريطاني، ريشي سوناك، عن مساعدة جديدة لكييف قدرها 242 مليون جنيه إسترليني (310 ملايين دولار)، مخصصة «للتلبية الاحتياجات الإنسانية الفورية، واحتياجات الطاقة، وتحقيق الاستقرار» في أوكرانيا.

وكانت الصين تراقب من كثب الاجتماعات، خصوصاً في ظل تصاعد الخلافات بين بكين وعواصم غربية عدة، حول ملفات اقتصادية وسياسية، بما في ذلك تعزيز التعاون بين الصين وروسيا، وهو ما انعكس في اهتمامات الصحف الصينية بالقمة، وسط تعويل بكين على تباينات بين السياسة الأميركية وتوجهات دول أخرى ضمن المجموعة. وفي السياق، ذكرت صحيفة غلوبال تايمز الصينية الحكومية، الناطقة بالإنكليزية، في افتتاحيتها أمس الخميس، أنه على الرغم من أن بايدن يأمل في السيطرة على اجتماعات مجموعة السبع باجتذابه الخاصة، فإنه بسبب المناخ السياسي المتغير في أوروبا، لا سيما مع الصعود القوي لليمين المتطرف، ستجد أوروبا صعوبة في اتباع قيادة الولايات المتحدة من دون قيد أو شرط في القضايا المتعلقة بروسيا وأوكرانيا والصين. وبدلاً من ذلك، من المتوقع أن تركز أوروبا بشكل أكبر على مصالحها الخاصة.

وتابعت الصحيفة الصينية: نظراً للتحول نحو اليمين في المناخ السياسي العام في القارة، تحتاج الدول الأوروبية إلى النظر في مصالحها الخاصة بشكل أكبر، سواء في الأمور الاقتصادية أو القضايا الاجتماعية. وفيما يتعلق بالصراع الروسي الأوكراني، هناك قدر كبير من عدم اليقين بشأن ما إذا كان بوسع الولايات المتحدة أن تعتمد على الدعم من قبل أكبر عدد من الدول الأوروبية). وأشارت الصحيفة إلى أنه في ظل المنافسة الاقتصادية التي تقودها الولايات المتحدة مع الصين، فإن لفرنسا وألمانيا أيضاً مصالحهما المختلفة التي يجب أخذها في الاعتبار.

(العربي الجديد، الأناضول، أسوشييتد برس، فرانس برس، رويترز)

انطلقت قمة السبع أمس في أبوليا، إيطاليا (فاليريا فيرّاري/الأناضول)

تركيز أوروبي على تخصيص مساحة واسعة لأفريقيا

يثير وجود أسلحة متطورة لدى حزب العمال الكردستاني في العراق أسئلة حول مصادر تمويله، والجهات الداعمة له، لتصعيد المواجهة مع تركيا، علماً أنه استفاد أيضاً من مخلفات «داعش»

مصادر إمداد من العراق وسورية

أسلحة متطورة لدى «العمال الكردستاني»

بغداد ـ **زيد سالم**

شهدت ساحة المواجهات المسلحة بين حزب العمال الكردستاني والقوات التركية، تطورات عدة، بعد ما برز من أسلحة متطورة لدى حزب العمال الكردستاني كان أبرزها صواريخ «ستريلا» المُضادة للطائرات، وطائرات مسيّرة مفخخة، إلى جانب الصواريخ الحرارية المضادة للدروع. ويعني ذلك حصول مسلحي الحزب على السلاح من مصادر داخل العراق أو سورية، كما استفادوا من مخلفات ما تركه تنظيم «داعش» من أسلحة، لكن السلاح المستعمل حالياً بدا لافتاً من حيث نوعيته. واستهدفت طائرة مسيّرة مفخخة، في الرابع من يونيو/حزيران الحالي، موقعاً للجيش التركي في قضاء العمادية التابع لمحافظة دهوك على الحدود مع تركيا، وفقاً لما نقلته وسائل إعلام كردية عراقية محلية، قالت إنه لم يتسن معرفة ما أسفر عنه الهجوم. في الأثناء، تواجه فصائل مسلحة في «الحشد الشعبي»، إلى جانب قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، الاتهامات بمدّ مسلحي حزب العمال الكردستاني بالسلاح، إلى جانب وجود أسلحة متطورة لدى حزب العمال الكردستاني اشتراها من شبكات بيع أسلحة موجودة في العراق وسورية. كما أن مسلحي الحزب يسيطرون على معابر حدودية مثل معبر بنجوين الحدودي مع إيران. وتواصل القوات التركية، منذ منتصف يونيو 2021، سلسلة من العمليات العسكرية الجوية والبرّية في الشمال العراقي، ضمن نطاق نينوى وإقليم كردستان، تتركز في سنجار، وقنديل، وسيدكان، وسوران، والزاب، وزاخو. وتضمنت العمليات الأخيرة قصفاً جوياً واغتيالات طاولت قيادات بارزة في «الكردستاني». وخلال الشهرين الماضيين، دمّر الطيران التركي الحربي أكثر من 30 هدفاً لمسلحي حزب العمال الكردستاني في مناطق متفرقة من إقليم كردستان العراق، بما فيها مناطق متين، وغارا، وهاكورك، وزاب، وقنديل، بالإضافة إلى تحييد عدد كبير من عناصر حزب العمال الكردستاني، وتدمير مواقع وتحصينات للحزب شمالي العراق، وفقاً لبيانات وزارة الدفاع التركية. كما أعلنت وزارة الدفاع التركية، في 14 مايو/أيار الماضي، عن تحييد 931 عنصرا من حزب العمال الكردستاني خلال عملية «المخلب - القفل» المستمرة شمالي العراق (اسم العملية التركية شمالي العراق)، وذلك منذ 17 إبريل/نيسان نيسان 2022. وتواصل الحكومة التركية تأكيد استكمال تأمين حدودها مع العراق حتى الصيف المقبل، كما استكمال عملياتها العسكرية في سورية (ضد المسّلحين الأكراد).

وبرزت خلال الفترة الماضية أسلحة متطورة لدى حزب العمال الكردستاني ومنها الصواريخ المضادة للطائرات والدروع، بالإضافة إلى المسيّرات المفخخة، في انتقال لافت على مستوى التسليح، يفتح باب التساؤلات عن مصادر حصوله على هذه الأسلحة، ومصادر التمويل. وفي هذا الإطار، أفاد مراقبون ومسؤولون ومصادر محلية من مناطق نفوذ حزب العمال الكردستاني، «العربي الجديد»، بأن «تفاهم العمال الكردستاني مع فصائل منضوية ضمن الحشد الشعبي، وفّر للمسلحين غطاءً أمنياً معلوماتياً، وتسهيلات في الحصول على الأسلحة، بما فيها الأسلحة الذكية».

وتحدثت مصادر عراقية عدة لـ«العربي الجديد»، عن طرق حصول حزب العمال الكردستاني على أسلحة جديدة ومؤثرة في مواجهته مع تركيا. وقال مسؤول عسكري عراقي في قيادة عمليات نينوى، إن مناطق غرب نينوى الخاضعة لسيطرة فصائل في الحشد الشعبي، ومناطق شمال غرب سنجار، وهي الحدود مع سورية، حيث محافظة الحسكة الخاضعة لسلطة قسد، تعتبر ممرات دخول السلاح والمسلحين لمناطق سيطرة حزب العمال الكردستاني الممتدة من سيدكان وسوران مروراً بقنديل وانتهاء بمنطقة سنجار، وعلى طول يمتد إلى 200 كيلومتر من المناطق والبلدات والتضاريس المعقدة في الشمال العراقي.

من جهته، تحدث مسؤول في وزارة الداخلية العراقية ببغداد، لـ«العربي الجديد»، شريطة عدم ذكر اسمه، عن أن «الزيارة الأخيرة للرئيس التركي رجب طيب أردوغان، إلى العراق (إبريل الماضي)، ضمّت وفداً أمنياً، وقد طرح قضية سلاح حزب العمال الكردستاني الجديد ومصادر حصولهم عليه». وأضاف المسؤول: «غير علاقاته مع فصائل في الحشد ومع قسد السورية، يمتلك العمال الكردستاني نفوذا كبيرا في معبر بنجوين بالسليمانية (مع إيران)، ويحصل من خلاله على تمويل مهم من خلال فرض الإتاوات على التجار، وتهريب المطلوبين لإيران، وتهريب الدولار الأميركي». وأكد أن المبالغ التي يحصل عليها «الكردستاني» توفر له غطاءً كافياً للحصول على الأسلحة بأقل من أسعارها الحقيقية بتأثيرات من فصائل عراقية. في السياق، حذّر عضو الحزب الديمقراطي الكردستاني، ريبين سلام، من أن امتلاك حزب العمال الكردستاني للأسلحة المتطورة، «يعدّ تحولاً خطيراً يهدد أمن إقليم كردستان». وقال سلام لـ«العربي الجديد»، إن «أسلحة متطورة لدى حزب العمال الكردستاني لا تختلف اليوم كثيراً عن الأسلحة التي تمتلكها الفصائل المسلحة ضمن الحشد الشعبي، وبصراحة يعدّ هذا التداخل خطيراً بالنسبة لأمن العراق ومقدراته المالية التي تصرف على مؤسسة الحشد الشعبي، بالإضافة إلى أن العمال الكردستاني لديه أنشطة اقتصادية وتجارية تمكنه من الحصول على أسلحة من جهات محلية في العراق، وأخرى خارجية». وأضاف سلام، أن «أسلحة متطورة لدى حزب العمال الكردستاني مثل الطائرات المسيّرة المفخخة والصواريخ المضادة للدروع، تستخدم في مناطق النزاع مع القوات التركية، وعادة ما تترك توترات وضحايا من المدنيين والمزارعين في تلك المناطق، بالإضافة إلى أنها تهدد القوات العراقية من حرس الحدود». وأضاف أن «مسؤولية حماية المناطق من أسلحة العمال الكردستاني والانتشار المسلح لهذا الحزب، تقع على عاتق الحكومة الاتحادية في بغداد».

وبحسب كامران حسن، وهو ضابط متقاعد من قوات البشمركة الكردية، فإن «حزب العمال الكردستاني، كان قد حصل على أسلحة من معسكرات ومقرات القوات العراقية (الجيش والشرطة) التي انسحبت من محافظة نينوى إبان اقتحام عناصر داعش للمحافظة في عام 2014، ثم استولى على أسلحة كثيرة بعد طرد عناصر التنظيم وتحرير نينوى عام 2017». وأضاف حسن في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «أسلحة متطورة لدى حزب العمال الكردستاني في العراق، حصل عليها مسلحوه من فصائل الحشد الشعبي وتحديداً الفصائل التي تعرف بالولائية، وهي شديدة القرابة بإيران، وتمتلك معامل ومصانع لإنتاج الأسلحة والصواريخ والطائرات المسيّرة».

تدريبات لمقاتلين من «الكردستاني» جنوب كركوك، 15 أكتوبر 2015 (Getty)

> تواجه فصائل الحشد وقسد اتهامات بمدّ «الكردستاني» بالسلاح

منفذ حدودي وتهريب

بيّن مسؤول في وزارة الداخلية العراقية في العاصمة بغداد، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «حزب العمّال الكردستاني يسيطر على منفذ حدودي مع سورية يقع في قرية أم الذيبان في قضاء سنجار»، لافتاً إلى أن هذا الحزب «على تنسيق مع «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد)، ناهيك عن تهريب الأغنام ومواد الحديد والصلب وحتى المخدرات». وأشار المصدر، شريطة عدم الكشف عن اسمه، إلى أن أسلحة متطورة لدى «الكردستاني» تأتي من كل هذه المداخيل.

تقرير

نظام الأسد يناور بملف المخدرات

> عاد الحديث عن تهريب المخدرات عبر الحدود السورية الأردنية إلى الواجهة، مع إعلان النظام ضبط عملية تهريب، يرى متابعون أنها تصبّ في خانة المناورة

الدوحة ـ **عماد كركص**

أعلنت وسائل إعلام تابعة للنظام السوري، يوم الثلاثاء الماضي، عن تمكن الأجهزة من ضبط مواد مخدرة وحشيش على الحدود السورية الأردنية، متحدثة عن إلقاء القبض على مهربين بينهم شخص أردني الجنسية. وقال التلفزيون السوري الرسمي إن «قوات حرس الحدود والجهات الأمنية المختصة ضبطت كمية من الحبوب المخدرة والحشيش على الحدود السورية الأردنية»، مضيفاً أنها «تمكنت من إلقاء القبض على عدد من المهربين ومنهم من يحمل الجنسية الأردنية». كما نشر التلفزيون السوري عبر صفحته الرسمية في موقع فيسبوك صوراً ومقاطع فيديو مصورة، قال إنها لـ«كميات المخدرات التي ضُبطت خلال مكافحة عمليات تهريب المخدرات عبر الحدود السورية الأردنية». وبينما لم يُشر النظام مباشرة إلى كون الشحنة التي ضُبطت آتية من الأردن، إلا أن الإشارة إلى إلقاء القبض على شخص «أردني الجنسية» بين المهربين يوحي بذلك، إضافة إلى مشاركة حرس الحدود في العملية. وذهبت ترجيحات إلى أن النظام قد يريد من هذا الإعلان الإيحاء بأخذ زمام مكافحة تهريب المخدرات عبر الحدود السورية الأردنية من أراضيه قبل وصولها إلى الأراضي الأردنية، في محاولة لاسترضاء عمّان وإزالة امتعاضها.

وكان الأردن طلب تأجيل الاجتماع الثاني للجنة الاتصال العربية، الذي كان مقرراً بداية شهر مايو/أيار الماضي في العاصمة العراقية بغداد، إلى حين تجاوب النظام السوري مع مطالب عمّان لجهة محاربة تهريب المخدرات عبر الحدود السورية الأردنية، وهو ما لقي موافقة سعودية على الفور. وأدّى ذلك إلى انزعاج عند نظام دمشق، الذي يريد تطويع دور اللجنة لصالح الضغط على الأمم المتحدة بتخصيص الجزء الأكبر من أموال «التعافي المبكر» الأممية لمناطق سيطرته، بادعاء إعادة تأهيل البنية التحتية لإعادة اللاجئين، من دون الرغبة في الخوض بالملفات الأخرى، لا سيما مسألة تهريب المخدرات، وإخراج المليشيات الأجنبية، وإقرار الحلّ السياسي بما ينسجم مع القرارات الأممية.

وكانت لجنة الاتصال الوزارية العربية للتواصل مع النظام السوري قد تأسست بناء على بياني عمّان (مايو/أيار 2023) وجدة (إبريل/نيسان 2023)، وقرار الجامعة العربية العام الماضي (في شهر مايو)، القاضي بإعادة النظام إلى الجامعة العربية، مع اتخاذ خطوات لإقرار الحل في سورية بما ينسجم مع القرار الأممي 2254، وإزالة المخاوف العربية، لا سيما مسألة تهريب المخدرات عبر الحدود السورية الأردنية وإلى دول الجوار، وإخراج المليشيات الأجنبية، وإعادة اللاجئين.

وكانت وكالة رويترز أشارت، في الخامس من يونيو/حزيران الحالي، إلى أن الأردن أعلن عن ضبط أكبر كمية من المخدرات، منذ سنوات، عند معبر حدودي مع السعودية، مصدرها شبكات تهريب مرتبطة بإيران في سورية. حينها لفت الأمن العام الأردني إلى أنه «أحبط عمليتي تهريب نحو 9,5 ملايين حبة مخدرة و143 كيلوغراماً من مادة الحشيش كانت متجهة لإحدى دول الجوار، وألقت القبض على أفراد عصابتين مرتبطتين بشبكات إقليمية لتهريب المخدرات».

وبيّن مدير مركز شُرُفات لدراسات وبحوث العولمة والإرهاب في الأردن العميد المتقاعد الدكتور سعود الشَرفات أنه من المعروف تاريخياً، أن التهريب كان يأتي من سورية باتجاه الأردن وليس العكس، مع بروز ظاهرة تهريب المخدرات أو «حرب الكبتاغون» من سورية إلى الأردن، التي زادت خلال العقد الماضي. وأعرب لـ«العربي الجديد»، عن اعتقاده بأن تصرفات النظام الأخيرة هي لذرّ الرماد في العيون.

من جهته، رأى المحلل السياسي درويش خليفة أن «رواية النظام تمكن قراءتها من زاوية تهربه وعدم تمكنه من ملاحقة تجار ومهربي الكبتاغون». ولفت إلى أنه «بما أن عمّان هي من طلبت تأجيل انعقاد لجنة الاتصال العربية المنبثقة عن قمة جدة 2023، للتواصل مع النظام ووضع محددات للعلاقة معه تقوم على مكافحة تهريب المخدرات باتجاه الأردن ثم دول الخليج، فربما أراد النظام أن يكون ردّه بهذه الطريقة التي اعتادت عليها الدول العربية». وبحسب خليفة: «نستخلص أن النظام بتركيبته الحالية، لديه الكثير ليقوم به ضد مصالح الدول العربية وعلى رأسها الأردن والسعودية».

■ لقاءات كثيرة على أعلى المستويات تعقد بخصوص الحرب الإسرائيلية على غزة والمحتجزين الإسرائيليين لدى حماس من دون جدوى ملموسة. لا أتوقع حصول أي اتفاق قبل الإعلان عن نتيجة الانتخابات الرئاسية الأميركية المقبلة. ما نشهده مجرد إدارة أزمة لا أكثر

■ من يسأل عن المجاعة في شمال غزة؟ باختصار الاحتلال يمنع دخول كل شيء عدا الدقيق. ما يعني أن الاحتلال يُهندس المجاعة... سماحه بدخول الدقيق يستر به جريمة التجويع وللأسف خطته تنجح أمام العالم

■ #حزب_الله يحرق المواقع العسكرية بالكيان الصهيوني، وبدقة متناهية من دون أن تعترضها القبة التي حولها إلى خردة. أطلق 170 فقط وجعل الكيان يحترق، هذه فقط قواعد اشتباكات ولم يبدأ الحرب بعد

■ سؤال إلى #حزب_الله: لماذا الحرس الثوري الإيراني ومحور المقاومة في #سورية لم يردوا على اغتيال قادة الحزب في #جنوب_لبنان؟ أين وحدة الساحات؟

■ يعاني أكثر من نصف سكان السودان بسبب نقص حاد في الغذاء والخدمات الصحية والطبية والحاجة العاجلة للمساعدات الإنسانية، لذلك يجب علينا عكس معاناة المواطنين لمنع المجاعة التي تهدد #السودان والمساهمة في إنقاذ أرواحهم

■ السودان يعاني ندرة الغذاء وغلاء الأسعار وانعدام الكهرباء والماء وانقطاع الاتصال وانعدام إمكانية العلاج في بعض مناطق الصراع، مثل بحري والجزيرة والفاشر وغيرها، مما أدى إلى وفيات بسبب الجوع والمرض

■ تنتشر تقارير تفيد بأن مواقع إلكترونية تابعة لمصارف روسية معطلة، وأن بورصة موسكو تمنع الأشخاص من تسجيل الدخول. وعرض مصرف روسبنك شراء الدولار مقابل 52,8 روبل وبيعه مقابل 132,4 روبل، مما يشير إلى مشكلة كبيرة في العرض. هناك مخاوف من أن الروبل على حافة الانهيار

■ من المتوقع أن توقع أميركا وأوكرانيا اتفاقية أمن في قمة السبع في إيطاليا، بحسب صحيفة واشنطن بوست. تتضمن الاتفاقية دعماً عسكرياً أميركياً لأوكرانيا، بما فيها نقل التقنيات العسكرية المتقدمة، ما عدا إرسال جنود أميركيين لأوكرانيا. الاتفاقية ليست معاهدة